وزارة التعليـــــم العالـــــي والبـــحث العلمـــــي

المركز الجامعي نور البشير معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في جزائر

خلال الفترة (1980–2019)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين: تحت اشرفا الأستاذة

بصدوق سارة زينب موسي أسية

بصدوق حنان

اللجنة المناقشة:

الأستاذ:قصابي شعبان المركز الجامعي نور البشير البيض.....رئيسا

الأستاذ: موسي أسية المركز الجامعي نور البشير البيض..... مشرفا ومقررا

الأستاذة: صكوشي حاسين المركز الجامعي نور البشير البيض.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحبيبة شفاها الله).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته .....(والدي العزيز).

الى ظلي في هذه الحياة حماه المولى ورعاه..... (أخي الحبيب)

إلى من أعتمد عليها في كل كبيرة وصغيرة.....(أختي)

والى الصغيرتين مارية وسيرين والى فضيلة الشيخ عبد العالي راجع الذي لم يبخل علينا من مساعدة لإنجاز هذا العمل

(سارة زينب)

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني

(أمي الغالية)، رحمها الله.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب. إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

(حنان)

شكر وتقدير

نشكر كل الأشخاص الذين ساندونا ووقفوا إلى جانبنا في رحلتنا، سواء كانوا أفرادًا من عائلتنا، أصدقاء، معلمين أو زملاء عمل. نحن ممتنين لكم على دعمكم وتشجيعكم المستمر. لقد كنتم دعمًا حقيقيًا ومصدرًا للقوة والإلهام في حياتنا. شكرًا لكل لحظة قضيتموها معنا ولكل مساهمة قدمتموها. تقديرنا الكبير لكل واحد منكم ودوركم الهام في حياتنا. ونخصص شكرنا الى الأستاذة المحترمة **موسي أسية**الذي رافقتنا في مشوارنا ولم تبخل علينا بأي معلومة راجين من المولى عز و جل أن يوفقها لما تحب و ترضى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الاهداء	
الشكر و التقدير	
فهرس المحتويات	II
فهرس الاجداول	IV
فهرس الأشكال	VI
المقدمة العامة	ب
فرضيات الدراسة:	ج
أهمية الدراسة:	د
حدود الدراسة:	د
منهجية الدراسة:	هـ
هيكل الدراسة:	هـ
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول النفط:	3
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه	3
المطلب الثاني: الصدمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها	6
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط أثارها	15
المبحث الثاني: مؤشرات التوازن النقدي	19
المطلب الأول: معدل التضخم	20
المطلب الثاني: معدل البطالة	26
المطلب الثالث: سعر الصرف	33
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني	38
تمهيد:	39

المبحث الأول: دراسات سابقة حول أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر.	40
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	40
المطلب الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية	43
خلاصة الفصل	47
الدراسة التحليلية	48
تمهيد:	49
المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر	50
المطلب الأول: تطور سعر النفط في الجزائر	50
المطلب الثاني: اصطلاحات اقتصادية في الجزائر خلال السنوات 1980-2008	53
المطلب الثالث: اصطلاحات اقتصادية في الجزائر خلال السنوات 2008-2019	54
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر	55
المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر	55
المطلب الثاني:تطور معدل البطالة في الجزائر:	62
المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر	64
خلاصة الفصل	65
الخاتمة العامة	67
قائمة المراجع	69
ملخص الدراسة	78

فهرس الجداول

فهرس الجـــــــــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل النمو الاقتصادي للنمور الأسيوية	11
02	يوضح أسباب التضخم	56
03	يوضح تطور معد التضخم في الجزائر	57

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكل	الصفحة
01	الدورة الخبيثة للتضخم (التضخم الجامح	21
02	تطور معد التضخم في الجزائر	58

المقدمة العامة

النفط هو مورد حيوي للاقتصادات العالمية ويحظى بأهمية بالغة في الجزائر، حيث يعتبر النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات والصادرات، ويسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن النقدي والمالي للبلاد. تعتبر تغيرات أسعار النفط أمرًا لا يمكن تجاهله، إذ تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الجزائر ومؤشرات التوازن النقدي.

تهدف هذه المذكرة إلى إجراء دراسة تحليلية شاملة لتأثير تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر. سنقوم بتحليل عميق للتغيرات في سوق النفط العالمي وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الجزائري ومؤشرات التوازن النقدي، سيتم التركيز على فهم آلية تأثير تغيرات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل الحساب الجاري، والميزانية العامة، والاحتياطي النقدي، والتضخم. سندرس كيف يؤثر تغير سعر النفط على صادرات الجزائر وواردتها، وكيف يؤثر ذلك في الميزان التجاري والحساب الجاري. سيتم أيضًا تحليل تأثير ذلك على ميزانية الدولة ومستوى الإنفاق الحكومي، وكيفية تأثيره في استدانة الدولة وسياساتها المالية، بالإضافة إلى ذلك، سيتم استكشاف تأثير تغيرات أسعار النفط على الاحتياطيات النقدية والعملة الأجنبية للبلاد، وكيفية تأثير ذلك في استقرار النظام.

يعتبر النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية في جميع دول العالم، سواء كان دولة منتجة أو مستوردة أو دولة متقدمة أو دولة نامية، فقد لعب دوراً هاماً وفاعلاً في إعادة رسم السياسة. والخريطة الاقتصادية والدولية. كما أنه يشكل مصدر دخل رئيسي لكل من الدول المنتجة والمستهلكة، وترتبط الحياة الحديثة بشكل متزايد باستخدام الطاقة، وخاصة النفط، مما يجعل التغيرات في أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجزائر أو أي دولة، سواء كانت كذلك. بلد المنشأ أو استهلاك.

يحتل قطاع النفط مكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر من المصادر الرئيسية للإيرادات والنمو الاقتصادي. يشكل النفط جزءًا هامًا من استراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد، ويسهم في توفير فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية وتنمية البنية التحتية. تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى فهم أعمق لقطاع النفط في الجزائر، من خلال تحليل جوانبه المختلفة مثل الإنتاج، والاحتياطيات، والتصدير، والتشريعات والسياسات الحكومية المتعلقة بهذا القطاع الحيوي.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة حول القطاع النفطي في الجزائر، من خلال تحليل العوامل المؤثرة في نجاحه وتحدياته. سيتم استعراض التاريخ والتطور العام لصناعة النفط في الجزائر، بدءًا من اكتشاف حقول النفط الأولى ووصولاً إلى الوضع الحالي. سيتم أيضًا استعراض هيكل القطاع والشركات المشاركة فيه، بالإضافة إلى

الاستراتيجيات الحكومية لتطوير القطاع وزيادة الاستثمارات، تعتبر أسعار النفط من العوامل الحاسمة التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط بشكل خاص. فتقلبات أسعار النفط تؤثر على إيرادات الدولة وتحدد مدى استقرار القطاع النفطي وقدرته على التوسع والتنمية. يهدف هذا الفصل إلى تحليل تغيرات أسعار النفط خلال سنوات في الجزائر، وفهم العوامل المؤثرة في تلك التغيرات، كما سيتم استعراض التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر، بدءًا من الفترة الأولى لاكتشاف النفط وصولاً إلى الوضع الحالي. سنستكشف العوامل العالمية والإقليمية التي تؤثر على أسعار النفط، مثل العرض والطلب العالميين، والأحداث السياسية والاقتصادية، وتحالفات الدول المنتجة. سنحاول أيضًا تحليل تأثير تلك التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والتدابير التي اتخذتها الحكومة للتكيف معها.

من خلال هذه الدراسة، نأمل أن نكون قد سلطنا الضوء على أهمية قطاع النفط في الجزائر وتحليل التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط. ستساهم النتائج والتوصيات المستنتجة من هذه الدراسة في صياغة سياسات فعالة لتطوير القطاع النفطي وتعزيز استدامته في الجزائر

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

كيف تؤثر أسعار النفط على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد تأثير احصائي لأسعار النفط على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر؟
- كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر؟
- كيف يؤثر ارتفاع أسعار النفط على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير احصائي لاسعار النفط على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر.

الفرضية الثانية: تؤثر انخفاض أسعار النفط سلبيا على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر .

الفرضية الثالثة: يؤثر ارتفاع أسعار النفط إيجابيا على متغيرات التوازن النقدي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كون تذبذب أسعار النفط أعلى من تذبذب أسعار الموارد الأخرى لذلك تؤثر صدمات النفط على استقرار الاقتصاد، كما كانت هذه الصدمات موضع دراسة من قبل جميع الباحثين لما لها من تأثير على الاقتصادات الوطنية وخاصة على الاقتصاد العالمي. وبما أن الجزائر تعتبر من أهم الدول العربية المصدرة للنفط وما زالت عائدات النفط تشكل حصة من إجمالي إيراداتها، فقد تمت دراسة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي.

أهداف الدراسة:

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة حددنا مجموعة من الأهداف التي يسعى بحثنا لتحقيقها وهي على النقاط التالية:

1) التعرف على الصدمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها.
2) التعرف على محددات أسعار النفط أثارها.
3) التطرق الى مؤشرات التوازن النقدي.
4) التطرق الى دراسات سابقة لأثر تغيرات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر.
5) الوصول الى طبيعة تأثير أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر احصائيا

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجزائر.

الحدود الزمانية: في حدود الفترة الزمانية 1980 الى غاية 2019.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الموضوع من خلال وصف المتغيرات وعرض مفهوم مؤشرات التوازن النقدي وسعر النفط والصدمات النفطية مع استعمال الأساليب الإحصائية.

هيكل الدراسة:

أ) مقدمة عامة

توطئة حول الموضوع و ضيط إشكالية البحث وضبط التساؤل الرئيسي مع إعطاء فرضيات. إضافة على أهمية البحث والأهداف مع ضبط حدود الدراسة وهيكلتها.

ب) الفصل الأول :الإطار النظري للدراسة

يأتي بمبحث عنوانه أساسيات حول أسعار النفط ومؤشرات التوازن النقدي تكلمنا فيه عن أهم المطالب من بينها أساسيات حول النفط سردنا فيه مفهوم أسعار النفط و الصدمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها إضافة الى محددات أسعار النفط أثارها، دخولا الى المبحث الثاني بعنوان مؤشرات التوازن النقدي جاء فيه معلات التضخم و معدلات البطالة و سعر الصرف، أما

الفصل الثاني:

خصصناه لتحليل الدراسات السابقة لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر هي بمبحث ينقسم الى مطلبين جاء الأول للدراسات العربية و الثاني للدراسات الأجنبية.

ج) الإطار التطبيقي للدراسة:

جاء في محتواه مبحثين الأول بعنوان واقع قطاع النفط تطرقنا فيه الى تطور أسعار النفط في الجزائر مع الإصلاحات الاقتصادية من فترة 1980 الى غاية 2016 عبر فترات مختلفة، أما المبحث الثاني بعنوان دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر تطرقنا من خلاله الى واقع التضخم في الجزائر وتطور معدل البطالة في الجزائر بالإضافة الى تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر النفط مورداً استراتيجياً هاماً في الحياة الاقتصادية، وتعتمد عليه دول العالم في ضمان عمل الاقتصاد، وذلك لضمان قدرتها على قيادة عجلة الاقتصاد العالمي، لذا فإن موقعه مهم للغاية، من سمات هذا العصر. القرن الحادي والعشرون هو عصر التفوق النفطي، فتنتج الحروب من جهة، وتبني التحالفات من جهة أخرى، وتتغير أسعارها بمرور الوقت، مما يؤثر على اقتصادات الدول حول العالم، خاصة بعد الصدمات، مما يتسبب في ارتفاع أسعارها. التغييرات، وبين المرتفع والمنخفض، أثرت سلباً أو إيجاباً على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الإنفاق والبطالة والتضخم والدين العام. منذ بداية عام 2000، بدأ سعره في الظهور في اتجاه تصاعدي تقريبًا، مما سمح للدول المنتجة للنفط والدول المصدرة بالحصول على عائدات نفطية ضخمة وبالتالي احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، لذا سرعان ما لم تنخفض الأسعار في عام 2014، وهو أمر غير جيد للدول المستوردة.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم حول أسعار النفط وأنواعه. كذلك الصدمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها مع محددات أسعار النفط أثارها أما المبحث الثني سنتطرق الى مؤشرات التوازن النقدي نسرد فيه معدلات التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف.

المبحث الأول: أساسيات حول النفط:

لقد كان النفط و لا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة، فقد استعمله الانسان منذ سالف الأزمان بصورة محدودة مع التطور التكنلوجين أصبح للذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة محدودة و لتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم سعر النفط ،أنواعه والعناصر المحددة له وعموميات حول مؤشرات التوازن النقديو العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه

في هذا المطلب سوف نحاول توضيح صورة حول مفهوم سعر النفط من خلال عدة تعاريف مختلفة و التعرف على أنواعه

أولا: تعريف أسعار النفط

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية والسياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا[1].

التعريف الثاني: يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية معينة محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية سياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[2].

التعريف الثالث: السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص"، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون

[1] بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015، ص 16.

[2] يحي باش نبيلة، أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص35

من ضرائب على المنتجات، ويتشكل السعر النفطي من عاملين اثنين هما: سعر البيع في البئر أو في الميناء ورسوم النقل[1].ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا:أنواع سعر النفط

أ) السعر المعلن Posted Price "

هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار، دون إشراك مستخدميه في عملية التسعيرة، واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكاري، وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة[2].

ب) الأسعار المتحققة (the realized prices)

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع أو المشتري نسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع .

إن الأسعار المتحققة أو الفعلية ظهرت للوجود منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى أو الشركات البترولية الأجنبية الأخرى الاحتكارية أو المستقلة على السواء"[3].

---

[1] بوبكر السعيدي، عمر خرخاش "دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائر (2000-2017)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2018-2019 ، ص 36

[2] محمد أزهر السماك، زكرياء عبد الحميد باشا ، دراسات في اقتصاد بأن النفط و السياسية النفطية ، الطبعة01، جامعة الموصل ، العراق 1980 ، ص 224.

[3] محمد أحمد الدووري ، محاضرات في الإقصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ، ص198

ج) سعر الإشارة أو المعول عليه " Référence Price "

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا، سعر التكلفة الضريبية هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام. وفي نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق. فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة[1].

د) الأسعار الفورية:

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية، ظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة، حيث انه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح

[1] خالدية بن عوالي ، استخدام العوائد النفطية ، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج ، دراسة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 02 ، 2015-2016 ، ص 39.

الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.[1]

هـ) السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك[2]

المطلب الثاني: الصدمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها

تشهد السوق النفطي عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى يومنا هذا والتي أثرت على الاقتصاد العالمي وسنبرز أهم هذه الصدمات .

أولا: الصدمة النفطية الأولى 1973:

قامت الدول العربية المصدرة للنفط بحظر تصدير النفط على الدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة ضغط على هذه الدول الأمر الذي أدى إلى التهاب أسعار النفط في السوق النفطية الدولية وبالضبط في أكتوبر 1973م[3] .

أ) أسباب الصدمة:

السبب الذي يظهر للعيان هو نقص الإمدادات النفطية العربية وبعض الدول الإسلامية لكن في الأمر هناك ظروف أخرى ساهمت في تعميق الأزمة آنذاك وتجدر الإشارة إلى الظروف التي مر بها الدولار الأمريكي ومصادر الطاقة البديلة[4].

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقصاد البترولي، مرجع سابق ، ص 199-200.

[2] بيطام ريمة ، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص 20.

[3] طروبي نذير ، دراسة تأثير تغيرا أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري (1971-2006) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد الإندماج الجهوي ، وهران 2009 -20010 ، ص 28 .

[4] المرجع نفسه ، ص 29 .

1. انخفاض قيمة الدولار:

المعروف عن لدولار الأمريكي انه الورقة النقدية التي تسوي إليها جميع المبادلات التجارية للسلع المستوردة والمصدرة عالميا والأمر الثاني هو أن النفط يملك قيمة اسمية وأخرى حقيقة مما يعني أن انخفاض في قيمة الدولار سيصاحبه ارتفاع في أسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية والعكس وارد وقد عانى الاقتصاد الأمريكي في بداية السبعينات تضخما هائلا بلغ 5% سنة 1971م الناجم عن قرار الرئيس الأمريكي "**نكسن** " **Nixon** القاضي بإبطال قاعدة تبديل الدولار الأمريكي مقابل الذهب في 15اوت 1971 هذا التضخم اضعف من القدرة الشرائية للدولار الأمريكي وهو ما انعكس بطبيعة الحال على أسعار النفط التي قفزت بدورها على مستويات قياسية كما أسلفنا.

2. المنافسة العالمية على الطاقة:

عرفت فترة السبعينات سباق الدول الصناعية الكبرى نحو الحصول على النفط لتلبية حاجيات صناعاتها الضخمة وإعادة بناء أوروبا التي بدأت تتعافى عن الحرب العالمية الثانية وكانت هذه الدول المتقدمة تعتمد على النفط العربي لسعره المنخفض مقارنة بنفوط أخرى في مناطق متباينة من العالم.

3. اشتداد قوة الأوبيك:

تعاظمت قوة المنظمة في بداية السبعينات بانضمام دول أخرى إليها الأمر الذي دفع بالدول الصناعية إلى البحث عن ممولين آخرين خارج المنظمة على الأقل خارج منطقة الشرق الأوسط على غرار إندونيسيا بطاقة إنتاج تصل إلى 66.4مليون طن في السنة ثم كندا ب 100مليون طن لكن المشكلة أن هذه الدول كانت تعد الأصابع وإنتاجها بالكاد يكفي لاحتياجاتها.

ثانيا: الصدمة النفطية العالمية 1979:

من سنة 1974الى 1978 كان سعر النفط الخام العالمي ثابت نسبيا من 12.52دولار للبرميل الى14.57دولار للبرميل كانت أسعار النفط العالمية في فترة الانخفاض المعتدل خلال تلك الفترة وكانت طاقة الإنتاج أوبك مستمرة نسبيا ما يعادل 30مليون برميل في اليوم في المقابل ارتفع الإنتاج خارج الأوبك من 25مليون برميل يوميا إلى 31مليون برميل .وفي سنة 1979م شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى الحد الأقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر1978م ثم حرب الخليج الأولى في العراق وإيران سنة1979م حيث كانت الفرصة المواتية لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة أكثر على نفط المنطقة ولترتفع خزائن المال العربية لتسديد فواتير الحرب وكان على الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين لكي يستمر لهيب الحرب بينهما وكانت نتيجة هذا الصراع نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6مليون برميل الى1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع وفي ظل ارتفاع أسعار البترول العربي الخفيف من 1207دولار للبرميل في مارس 1979م إلى 24.5دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1]

أ) أسباب الصدمة 1979:

1. انخفاض الإنتاج الإيراني:

لقد كانت الاضطرابات السياسية التي عصفت بإيران والمتمثلة في سقوط حكم شاه واضطراب العمال في شركت النفط أثرا كبيرا على المعروض النفط الإيراني حيث عرفت هذا الأخير تراجعا ملحوظا الأمر الذي خلق فجوة بين العرض والطلب على النفط الخام في السوق ودفع الوكالة الدولية للطاقة إلى البحث عن مصادر أخرى لتعويض النفط الحاصل كذلك أثر بشكل مباشر على الأسعار حيث بيع النفط الإيراني 30دولا والجزائري ب 35دولارللبرميل [2].

[1] مخلوف إلهام ، أثر تغيرات أسعار البيترول على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي 2020-2021 ، ص 36.

[2] طروبي نذير ، دراسة تأثير تغيرا أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري ، مرجع سابق الذكر ، ص 32 .

2. استمرار أزمة الدولار الأمريكي:

إلى جانب تأزم الجانب الإيراني كان لا يزال الدولار الأمريكي مستمرا في الهبوط أي أن القدرة الشرائية له أصبحت متدنية جدا وهذا بطبيعة الحال خفض من القيمة الحقيقية للنفط الخام الأمر الذي اجبر دول الأوبيك على رفع سعر النفط بنفس قيمة الانخفاض[1] .

ثالثا: الصدمة النفطية العالمية 1986م:

في عام 1982م لجأت منظمة الأوبيك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالي إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفط بدءا من عام 1983م بمقدار 5.5دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبيك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983م ثم 27.5 دولار سنة 1985م وبداية من عام 1986م انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى، تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1985-1982) كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1986-1982) حيث بلغت 134 مليار دولار كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضررة الأكبر في هذه لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا لانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي .[2]

[1] طروبي نذير ، دراسة تأثير تغيرا أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري ، مرجع سابق الذكر، ص 33 .

[2] بروكي عبد الرحمان ، عبد القادر ، دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 و الأزمة النفطية 2015 ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي-الواقع و التحديات- ، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر ، يومي 09-10 ديسمبر 2015، ص2.

أ- أسباب الصدمة 1986م:

1.عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها:

في بداية الثمانيات طبقت الأوبك نظام الحصص لضغط على الأسعار مما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب1.25 مليون برميل في اليوم

2.المنافسة:

إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقة إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3.اللجوء إلى مواد بديلة:

عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973م تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 سنة 1979م إلى 30 % سنة 1985م في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13 % سنة 1985م[1].

رابعا: الصدمة النفطية العالمية 1998م:

في سنة 1998م تعرضت السوق النفطية العالمية إلى ظروف أدت إلى حدود اختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية

[1] بروكي عبد الرحمان ، عبد القادر ، دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 و الأزمة النفطية 2015، مرجع سابق الذكر، ص 3.

للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل [1].

أ) أسباب الصدمة:

ترجع أسباب الانخفاض إلى [2] :

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي للنمور الأسيوية:

انخفض النمو الاقتصادي لليابان والنمور الأسيوية ووسيا وكما هو موضح في الجدول (1-1) وهذا جراء الأزمة الاقتصادية الأسيوية التي ظهرت في منتصف 1997م وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها وخاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها وانعكس هذا النقص في استهلاك الطاقة وخاصة النفط.

جدول رقم 1:معدل النمو الاقتصادي للنمور الأسيوية

السنة	1997	1998	1999	2000
محور النمو الاقتصادي للنمور الآسيوية	6.2	4.6 -	3.8	4.4

المصدر:عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة،2010-2011، ص38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدل النمو الاقتصادي للنمور الأسيوية حيث سجلت ادني معدل سنة 1998م قدره 4.6 ثم بدا معدل النمو الاقتصادي يرتفع من سنة إلى سنة أخرى فسجلت 3.8 و4.4 في سنتي 1999-2000 على التوالي.

[1] ماجد محمد محفوظ ،الصدمات النفطية ، الأسباب ، الإنعكاسات وسبل العلاج ، مجلة المعيار ، عدد خاص (2017) ، المركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر، ص 04 .

[2] نزهة بن عيسى ، أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي , التضخم , المديونية) ، دراسة تحليلية في الجزائر فترة (1970-2015)" ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- 2016-2017 ، ص20.

2. عدم التزام دول أوبك بالتخفيضات المتفق عليها في اجتماعات الأوبك:

لقد ظل إنتاج الدول الأعضاء في منظمة أوبك مرتفعا وبلغ 27.3 مليون للبرميل من النفط يوميا وذلك في شهر سبتمبر 1998م حيث ارتفع الإنتاج العالمي بمقدار 0.8 مليون برميل يوميا جاءت 70 بمئة من هذه الزيادة خارج منظمة أوبك وان عدم التزام هذا قد حفز نيجيريا إلى زيادة إنتاجها بحوالي 60 ألف برميل يوميا وكذلك زادت فنزويلا إنتاجها 30 ألف برميل إندونيسيا 20 ألف برميل والجزائر الإمارات زادت إنتاجها إلى عشرة ألاف برميل.

3.عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء:

فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة النفط مقابل الغذاء ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 26-11-1998م حتى 12-03-1999م صدرت العراق مجموعة 203.4 مليون برميل وقدرت إيراداتها ب 1.146 مليار دولار.

خامسا: الصدمة النفطية العالمية 2004م:

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل الأسعار النفط لمعظم السنة ووصولا إلى مستويات قياسية لم نشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل حيث وصلت أسعار الخام إلى 42.82 دولار للبرميل في 01-06-2004م وهو أعلى معدل لها منذ أكثر من 13 عاما عند ما احتلت العراق الكويت عام 1990م[1].

أ) أسباب الصدمة 2004م:

شهدت سنة 2004م عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها [2]:

1. الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى الى خفض الإنتاج بنحو 10 بمئة سنة 2004م.

[1] قابوش لبنى ، أثر تقلبات البترول على الإنفاق العام ، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013) ، مذكرة مكملة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و علوم تجارية ، جامعة أم البواقي الجزائر، (2014-2015)، ص 89.

[2] حمزة بدة، بويوسفي عبد الرحيم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصاديية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة يحى فارس المدية – الجزائر (2020-2021) ، ص12 .

2. المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية (يوكوس) بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها مما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 بمئة أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.
3. الاضطرابات السياسية في فنزويلا قبل الانتخابات الرئاسية.
4. إعصار إيفان في خليج المكسيك.
5. الأسباب المناخية والتخوف من قدوم شتاء قارص.
6. تزايد معدلات نمو الاقتصاد العالمي في أمريكا وأروبا والصين والهند ودول جنوب شرق أسيا وغيرها.
7. ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة ولقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

واستمر سعر النفط بارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخط عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر **سلة الأوبك** [1]* 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005م وتخطى سعر الخام الأمريكي سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة وفي سنة 2005م بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 بمئة مقارنة بعام 2004م ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال جانفي سنة 2007م إلى 84.3 مليون برميل يوميا.

سادسا: الصدمة النفطية العالمية 2008:

مع حلول عام 2008 شهدت أسعار البترول ارتفاعا لمستويات غير متوقعه حيث تشكلت فقاعه أسعار البترول في صيف إذ بلغت الأسعار هذه الفترة أعلى معدل يومي لها على الإطلاق في بورصة نيويورك تيمكس وهو 147 دولار للبرميل وبدأت الأسعار في الأشهر الأخيرة من 2008 تأخذ منحنى مغاير لتصل إلى 94.4 دولار للبرميل وواصلت الأسعار ارتفاعها خلال الربع الأول من سنه 2009 لتقارب 60 دولار للبرميل في ماي مقابل 43 دولار للبرميل من نفس السنة ولهذا قررت منظمه الأوبك تخفيض

[1] **سلة الأوبك**: تتألف من 13 نوع خام هي: العربي الخفيف السعودي ، مزيج الصحراء الجزائري ، البصرة الخفيف العراقي ، السدرة الليبي ، موريان الإيماراتي ، قطر البحري ، الخام الكويتي ، الإيراني الثقيل ، ميري الفنزولي ، بوني الخفيف النيجيري ، الخام الأندنوسي ، خام غير أسول الإنغولي ، . خام اوريت الإكوادوري .

الإنتاج ثلاث مرات بين سبتمبر 2008 وفي فيفري 2009 وأخذت بذلك أسعار البترول في الانخفاض غوص المعدل السنوي لها في سنه 2009 يقارب 61 دولار للبرميل مسجله لانخفاض يقدر ب 33.4 دولار مقارنه بسنه 2008 ويعود هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية [1].

أ) **أسباب الصدمة 2008**:

ويعود هذا التطور إلى الأسباب التالية [2]:

1. الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض.
2. المضاربة على البترول من خلال قيام مستثمرين في الأسواق العالمية بعمليات شراء عند انخفاض الأسعار والبيع عند ارتفاع السرعة في تحقيق الأرباح.
3. الكوارث الطبيعية وخصوصا من جمعان العصير في خليج المكسيك أن حدوث الكوارث والأعاصير في البلدان المصدرة للنفط من شأنه أن يؤثر على كميات المعروضة من النفط مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار والعكس صحيح.
4. الطلب على النفط في حاله عدم التوازن بين العرض والطلب قد يؤدي إلى أثار غير مرغوب فيها في حاله زيادة الطالب على النفط مقابل نقص مقسومة إي انخفاض العرض يمكن أن يسبب تذبذب في الأسعار.

سابعا: الصدمة النفطية العالمية 2014م:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

[1] حمزة بدة، بويوسفي عبد الرحيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020) ، مرجع سابق الذكر – ص14.

[2] حمزة بدة، بويوسفي عبد الرحيم المرجع نفسه – ص15

وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد والى توازنات إقليمية وجيو سياسية [1].

أ- أسباب الأزمة 2014م:

تعود الأسباب الأساسية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى ما يلي[2] :

1. ظهور الإنتاج النفط الصخري الذي أتاحته التكنولوجيا أن التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف ها المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام.
2. التغير في السلك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
3. الزيادة المرتفعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من الغرب.
4. تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصادرة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلث الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.
5. هبوط مواصل في الاستهلاك النفط في الولايات المتحدة بعد استعانتها ببدائل أخرى.

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط أثارها

من البديهيات والمعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد متساوي عند الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن ويتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة الأساسية للسوق البترولي ومن بين هذه المحددات ما يلي:

[1] بوجيت هاجر ، بوزريبة نهلة ، تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الإستقرار الحالي في الجزائر(2000-2017) ، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحى ، جيجل – الجزائر ، 2019-2020 – ص 39 .

[2] حمزة بدة، بويوسفي عبد الرحيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020) ، مرجع سابق الذكر ، ص 16 .

أولا: العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقها لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج أرجاء معمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم كما ازداد عند عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.

أما في ما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو حوالي 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025م حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) ، حيث يقع جانب كبير من ذلك الزيادة في الدول المصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي أبقا وهيا روسيا أذربيجان، كازخستان، البرازيل ،أنجولا، السودان وكندا والجدير بالذكر أن حوالي 57 بمئة من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005م كما شهد الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005 كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة الإجمالي الاحتياطي المثبت[1].

[1] السعيد رويجع ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري (1970 – 2009) ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.

ثانيا: آثار محددات أسعار النفط

أ) تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

1. تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة دخول عوائد النفط مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها التنمية الاقتصادية فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس مال اللازم واستقطاب الأيادي العاملة الفرية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عند احتياجات التنمية الداخلية كارتفاع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية نتيجة زيادة أسعار كارتفاع معدلات التضخم النقدي ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات.

2. تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة:

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فان انخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة إلى 20 مليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعه في الأسواق المالية مما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار ونتيجة للانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها ومن جهة أخرى فان مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول

المصدرة يختلف من دولة على دولة وفق لإمكانياتها الاقتصادية كحجم الاحتياط فيها فقد حفز انخفاض أسعار بعض الدول الى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفي الوقت نفسه تجد أن انخفاض أسعار النفط وما تبليه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الجديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطاتها او المصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي[1].

ب) تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:

1. تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة:

تتأثر كذلك الدول على المستوردة للنفط بالتقلبات في تحدث على مستوى الأسواق النفطية العالمية وسنذكر منها ما يلي[2] :

- **زيادة أعباء موازين المدفوعات:**

تحمل ميزان المدفوعات الخاص بالدول الصناعية عبئ كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ذلك تحمل ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة

- **احتواء الفوائض المالية النفطية:**

معظم الفوائض المالية التي تتحصل عليها الدول المصدرة للنفط تتجه الى الدول الصناعية سواء في صورة استثمارات أو إيداعات او في صورة واردات وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي

[1] قروف سعيد ، إنعكاسات أسعار البيترول على الإيرادات العامة خلال فترة 2000-2017، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر 2018-2019 ، ص17.

[2] آسية موسي ، أثر صدمات أسعار النفقط على التوازنات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980 – 2018) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بالعباس – الجزائر 2020-2021 ، ص44 .

المستفيدة من زيادة العائدات المالية للدول النفطية ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

أما فيما يخص أثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط نلخصها فيما يلي:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة المديونية الخارجية.
- الاستفادة من الفوائض النفطية للدول المصدرة حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض المشروعات وعدم للميزانية.

2. تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:

يؤدي انخفاض أسعار النفط لكثير من الدول المستوردة لزيادة معدل النمو وضعف الضغوط على التضخم وميزان المدفوعات والميزان التجاري والميزانية العامة وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض الأسعار الخاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما أدى انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن ميزان المدفوعات في الدول المستوردة ومن أثار انخفاض سعر النفط على الدول المستوردة ما يلي[1] :

- تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى المالية العامة من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود.
- ادخار البلدان المستوردة للنفط أكبر قدر ممكن مما تحققه من المكاسب الاستثنائية المرتبطة بالنفط.
- تحسن مراكز حساباتها الجارية.
- حدوث صدمات متزامنة في الطلب الخارجي نتيجة تحقيق نمو أضعف.
- تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو والتضخم يكون محدودا في البلدان المستوردة للنفط.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن النقدي:

يوجد علاقة وثيقة بين التضخم والبطالة وسعر الصرف وتؤثر تلك العوامل على بعضها البعض في الاقتصاد فعلى سبيل المثال إذا كان هناك ارتفاع في معدلات التضخم فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض في القوة الشرائية

[1] موسي آسية ، أثر صدمات أسعار النفقط على التوازنات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980 – 2018) ، مرجع سابق الذكر ، ص 48 .

للعملة وزيادة في أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة ومن ناحية أخرى إذ كان ارتفاع في معدلات البطالة فقد يؤدي إلى ذلك إلى تراجع في الإنفاق الاستهلاكي وزيادة في معدلات التضخم وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: معدلات التضخم

نظرا لكون ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد متشبعة الجوانب سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء نظرة حول مفهوم التضخم أنواعه وآثاره.

أولا: مفهوم التضخم

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود بعبارة مختصرة غلاء أسعار ورخص النقود أو هو الزيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر في العرض الكلي، وليست كل ارتفاع في الأسعار يعني تضخما ويعتبر تضخما إذا توفرت الشروط التالية:

أ– أن تكون هناك زيادة بنسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.

ب– أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات الخاصة الضرورية والأساسية منها.

ج–أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا. [1]

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار وبالتالي فان الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخما ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد لكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم لنيل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.[2]

التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وتدني القدرة الشرائية ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها زيادة كمية النقود

[1] سالم وفاء ، مزنر حسيبة ، أثر تذبذب أسعار البيترول على معدل التضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحى – جيجل – الجزائر – 2019-2020 ، ص -8-.

[2] صباح بوسفط ، فاطمة الزهراء جرفي ، السياسة النقدية و دورها في استهداف معدلات التظخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الصديق بن يحى – جيجل – الجزائر ، 2020-2021، ص 4.

المتداولة دون أن تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي[1]، ومما سبق يتضح أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار وان يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

ثانيا: أنواع التضخم:

يمكن التمييز في هذا الجانب بين أنواع متعددة من التضخم وهي كما يلي:

أ)أساس حدة الضغط التضخمي:

1.التضخم الجامح:

يتميز التضخم الجامح بسرعة تطوره وإذا ما عجزت السياسة الاقتصادية من الحد من تسارعه فانه ينقلب إلى تضخم مريع قد يهدد بانهيار النظام النقدي حيث يفقد النقد وظائفه الأساسية وان التضخم الجامح حتى ولو كانت معدلاته عالية فقد لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم المريع الذي عرفته ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى وهذا التضخم الجامح والحاد قد كانت عرفته العديد من البلدان أمريكا اللاتينية عقدي السبعينات والثمانيات من هذا القرن[2] .

شكل رقم 1: يوضح الدورة الخبيثة للتضخم (التضخم الجامح)

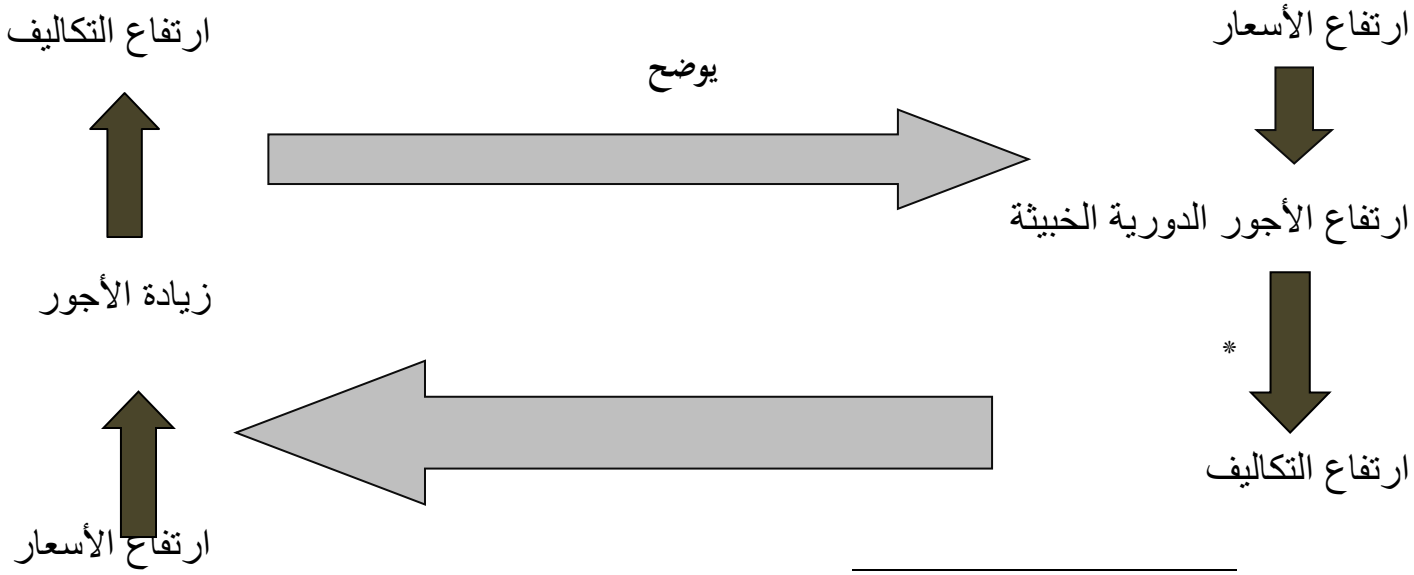

[1] ايمان بن زروق، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة باتنة 1 – الجزائر ، 2020-2021، ص4.

[2] ايمان بن زروق، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 4-5.

المصدر:صباح يوسفط، فاطمة الزهراء جرفي، مرجع سابق، ص 49.

2.التضخم الزاحف: ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج. التضخم الراكض عند ارتفاع التضخم إلى نسبة 10% أو ما يزيد عنها ستصبح هناك فوضى عارمة في الاقتصاد وستقل القدرة الشرائية للعملة بشكل لا يمكن للموظفين من مواكبة الارتفاع في الأسعار والتكاليف والذي سيؤدي إلى تجنب الاستثمار في هذه البلد وحرمانها من رأس مال الاستثمار كما ستوظف ملامح الاقتصاد بعدم الاستقرار [1].

3. التضخم الماشي:

عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 % إلى 10 % سنويا ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تصل إلى معدلات كبيرة.[2]

4. التضخم الغير جامح:

هو التضخم الذي ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى اقل من ارتفاعها في التضخم الجامح ويكون انعكاسه على الاقتصاد الوطني اقل خطورة بحيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحد من آثاره.[3]

ب) على أساس مصدر التضخم

1–تضخم التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد

[1] مروان محمد حسين فواعير ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التظخم في الدول النامية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الإصدار الخامس العدد الخمسون – بلدية عين الباش – 2 كانون الأول 2022 ص 4.

[2] صباح بوسفط ، فاطمة الزهراء جرفي، السياسة النقدية و دورها في استهداف معدلات التظخم في الجزائر ، مرجع سابق الذكر، ص50.

[3] سالم وفاء ، مركز حسيبة ، أثر تذبذب أسعار البيترول على معدل التضخم في الجزائر ، مرجع سابق الذكر ، ص14.

الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج[1] .

2- التضخم المحلي:

هو التضخم الذي يظهر نتيجة للعوامل الداخلية للدولة ولا يكون للعوامل الخارجية أي تأثير في حدوثه.[2]

3- التضخم المستورد:

يعرف هذا النوع من التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية وأكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجؤها أكثر للاستيراد وبالتالي تأثر أكثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[3].

ج) على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار

1- التضخم المكبوت:

وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق أساسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الأفراد من القيام بتجميع مجدات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق[4].

[1] إيمان بن زروق، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائر ،مرجع سابق الذكر، ص 06.

[2] محمد خضر ،مفهوم التظخم و أنواعه ، متاح على موقع mawdoo3.com

[3] ايمان بن زروق، مرجع سابق الذكر، ص 07 .

[4] دحان كفزة ، سلوكي كريمة ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التظخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر 2016-2017 ، ص 10.

2-التضخم المكشوف أو الظاهر:

ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار وتدخل الدول أو أية عوائق تفرض ذلك نتيجة التغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات أي بفعل تأثير فائض الطلب ويسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحق على ارتفاع الأجور والنفقات الإنتاجية المرنة[1].

د)على أساس القطاعات الإنتاجية:

يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عن التضخم الذي يحدث في قطاع الاستثمار ومن هنا فان التضخم وفق هذا المعيار ينقسم إلى:[2]

1-التضخم السلعي أو الاستهلاكي:

وهو التضخم الذي يصيب السلع الاستهلاكية الأمر الذي يولد معه أرباب مؤقتة لدى منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

2-التضخم الاستعماري أو الرأسمالي

وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجي السلع الاستثمارية.

ثالثا: آثار التضخم

يعتبر التضخم موضوعا معقد، وظاهرة غير مرغوب فيها، فينجم عنه آثار سلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، تصيب جميع دول العالم، ومن خلال هذا المطلب سنذكر الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية

[1] صباح بوسفط ، فاطمة الزهراء الجرفي ، السياسة النقدية و دورها في استهداف معدلات التظخم في الجزائر ، مرجع سابق الذكر،ص47.

[2] وردية بوشة ، وسام هدور ، تقييم السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التظخم ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جيجل- الجزائر 2017 ، ص 43 .

أ) الآثار الاقتصادية:

يترتب على التضخم آثار اقتصادية ضارة يمكن إجمالها فيما يلي[1] :

1. انحلال ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يتطلب إليها الزيادة في السلعة المستوردة إلى جانب السلعة المحلية وإذا كان الاستيراد تعليق يرتفع حجمه ويضغط على اختصاص موارد الدولة من النقل الأجنبي أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيحول فائق القوة الشرائية من الخارج إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على اسأله المنتجة محليا خاصة البديلة فيشتد ارتفاع الأسعار.
2. يخفض التضخم من حجم السلع القابلة للتصدير ويضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.
3. توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي غير مفيدة للتنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى المضاربة على أسعار الأراضي الزراعية والى بناء المنازل الفاخرة وإنتاج سلع ترفيهية التي يكثر عليها الطلب من طرف أصحاب الدخول العالية.
4. إن استمرار تصاعد الأسعار يؤدي إلى ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية نظرا لاستحالة تحديث التكاليف الإنشاء بصوره نهائية متسببا في عدم ميسورية التخطيط القومي.
5. فقدان النقود لوظيفتها كمستورد للقيمة بسبب اتجاه قيمتها إلى التدهور المستمر مما يقلل من التفضيل النقدي على حساب التفضيل السلعي.
6. انخفاض من الأفراد الادخار وزيادة الاستهلاك وتحويل الأرصدة التي لديهم إلى ذهب وعملات أجنبيه.

ب) الآثار الاجتماعية:

تساهم ارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

[1] دريد بلال، أثر التضخم على القوائم المالية و طرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر 2012-2013 ، ص 36-35 .

1. إعادة توزيع الدخول:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف الشريحة هي الأكثر تأثرا نتيجة ضغوط تضخميه في الاقتصاد ، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة دخول حقيقية لفئة قليله في المجتمع تمثل فئات المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال ، نظرا لأرباح الطائلة التي يحققها و الناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها وتغيرات المستمرة في أسعارها وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية تمثل غالبيه أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية و جملة السندات وأصحاب ودائعه توفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية التي تتقاضاها ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلاف بين الطبقات المجتمع .

2. تفشي رشوه والفساد الإداري:

يؤدي تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن زيادة بنفس نسبه الزيادة في المستوى العام الأسهل مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهره الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهه الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وذلك يهدف تعويض الانخفاض مستويات دخولهم الحقيقية ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي.

المطلب الثاني: معدل البطالة

البطالة من الظواهر التي اكتسحت المجتمعات الإنسانية قديما أو حاضرا فكانت تشغل اهتمام السياسيين وأصحاب القرار تعتبر هي أكبر المشاكل التي تؤثر على الاقتصاد.

مفهوم البطالة وطرق قياسها:

أولا: مفهوم البطالة

تعرف على أنها التعطل أو التوقف الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرات هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج[1]. وتعرف أيضا على أنها حاله وجود الأشخاص الراغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه[2].

أ) مفهوم البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

عقد هذا المكتب سنه 1982 في ملتقى دولي حول إحصائيات العمل والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط وهي [3] :

1. المعيار الأول "جدوى عمل":

ويعني انعدام تام للعمل أثناء فتره الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يحصل على الإطلاق خلال تلك الفترة.

2. المعيار الثاني "متاح للعمل":

لكي يصف الشخص كعامل عن العمل يجب أن يكون متاحا للعمل يجب أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة خلال فتره العمل، على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة على أنها عدم وجود عمل في المجتمع ما لي الراغبين فيه والقادرين عليه.

---

[1] حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ضل الإصلاحات الإقتصادية من 1994 ، رسالة ماجيستر –كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية – جامعة محمد خيضر بسكرة – الجائر ، 2006-2007 ، ص 06 .

[2] سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر –كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية – جامعة فرحات عباس – سطيف 2009-2010 ، ص 03 .

[3] حيمون مصطفى ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1986-2013 ، (دراسة قياسية تحليلية) رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم 2014-2015 ص 09 .

ثانيا: قياس البطالة

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية قلت الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكله البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها وللتفصيل أكثر تما تعرض إلى المقياسين للبطالة الرسمي والعلمي.

أ) المقياس الرسمي:

عاده ما يقاس معدل البطالة من الجهات الرسمية بنسبه عدد العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة عند نقطه زمنيه معينه وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة = عدد العاملين / قوة العمل × 100.عدد العاملين وهم كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة قوه العمل تشير إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل أجور سائدة: أي أن: قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة [1].

ب) المقياس العلمي للبطالة:

وفق هذا المقياس فان العمالة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي كالاقتصاد معدلات للناس المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي لمعدل البطالة الطبيعي في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوى العمل وبسبب عدم الاستخدام الأمثل لها يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها على متوسط الإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع [2].

[1] حيمون مصطفى ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1986-2013 ، (دراسة قياسية تحليلية) ، مرجع سابق الذكر ، ص 10 .

[2] سوسي أسماء ،دراسة قياسية لظاهر البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2015-2016 ، ص 09.

ثالثا: أشكال البطالة وأنواعها

يمكن تقسيم أشكال البطالة إلى الأنواع التالية:

أ) **النوع الأول**: تقيم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أنماط وهي:

1. **البطالة السافرة**: ويقصد بالبطالة السافرة حاله التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من أفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى لهذا فهم في حاله تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول آو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي مثل: الخريجين بطالة والخريجين[1] .
2. **البطالة الجزئية أو نقص التشغيل**: وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملا ولكن لوقت اقل في وقت العمل المعتاد أو المرغوب ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعه من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام اقل مما هو مرغوب ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل كما يكون إنتاجيا عاده اقل من الأعمال الأخرى.
3. **البطالة المقنعة**: تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل بما يعني وجود أعماله سائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا وبحي إذا سحبته في المناصب عمالها فان حجم الإنشاء إنتاج لن ينخفض وينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوليف الحكومي [2].

ب) **النوع الثاني**: تقسم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط وهي:

1. **البطالة الاحتكاكية**: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مره أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم إلا أنهم لم يلتحقوا بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف ومهاراتهم إلا أنهم لم يلتحقوا بسبب عدم معرفتهم في هذه الوظائف أو بإمكان وجودها.

[1] رحيمي عيسى و آخرون، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و نثارها ، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف- 2018 ، ص 146 .

[2] [2] رحيمي عيسى و آخرون، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و نثارها ، مرجع سابق الذكر ، ص 147 .

2. **البطالة الدورية:** وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فتره وأخرى وهي ظرفيه تنتج عاده عن عده أزمات اقتصاديه مما يؤدي إلى انكماش هذا الأخير بسبب نقص الطلب على منتجات مثلا ما ينتج عنه توقف الكلي أو الجزئي لبعض مشاريع وبالتالي تسريح عدد من العمال ويطلق اسم آخر على هذا النوع من البطالة وهو البطالة العابرة عاده ما تظهر في الدول المتطورة.
3. **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم توافق بين مؤهلات العاملين المتطلبات الوظائف الشاغرة وتنشئ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها التغيرات في هيكل الطلب يترتب على زيادة الدخول الحقيقية مثلا زيادة الطلب على الكثير من السلالة إلى أن هناك زيادات تأتي بنسب مختلفة بالنسبة للسلع يؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية بالنسبة للقطاع الذي ينتهي السلع الأقل طلبا.
4. **التقدم الفني:**

يؤدي إلى التقدم الفني إلى استخدام فنون إنتاجيه جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية الجديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، ويترتب على ذلك الاستغناء على عدد العمال ويطلق على هذه البطالة في بعض الأحياء بالبطالة التقنية وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني وأيضا استخدام معدات وآلات جديدة مما يؤدي إلى تعويض العنصر البشري في بالآلات[1] .

ج) **النوع الثالث:** تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

1. **البطالة الموسمية:** وهي بطالة مرتبطة بمتغيرات موسمية وفي العرض، وهي تضم عينة من الأفراد دون العمل في مواسم معينه مثلا العمل في القطاع الفلاحي في موسم الصيف [2].
2. **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو البحث عن منصب عامل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل، أما البطل الإجبارية فتحدث عن تسريح العمال

[1] دحماني السعدية ، العلاقة بين البطالة و النمو الإقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015) ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2016-2017 ، ص 10-11 .

[2] زغدان جمعة ، مرجع سابق الذكر ، ص 19 .

رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى اجر السائد وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد بالظفر بفرصه عمل [1].

ثالثا: أسباب البطالة

إن الأهمية التي يتميز بها موضوع البطالة في جميع المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية دفعت بالباحثين في هذا الشيء إلى الاهتمام أكثر من مسببات التي تنتج عن هذه الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار انه يمكن تسجيل الاختلاف في هذه الأسباب من بلد لآخر كما يمكن أن يكون الاختلاف في نفس البلد المنطقة إلى أخرى سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامه وهي:[2]

أ) النمو السكاني: والذي يصنف من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فزيادة معدل النمو السكني جمعا النمو قوه الحمل في المعدلات أكبر الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة وهو الخلل الذي تعاني منه غالبيه الدول النامية.

ب) التقدم تكنولوجي: فتغير تكنولوجية يعدل عامل أساسي المقضي إلى الإزاحة الأولية للعمال البطالين عامة والبطالة الهيكلية خاصة وبحيث يمكن القول أن هناك تناسب طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة في العمليات الإنتاجية الصناعية كانت أو زراعيه أو حتى تجاريه أو خدماتيه قد أصبح يتزايد اعتمادا على الآلات وبطبيعة الحال فانه كلما زاد الاعتماد على الآلات قبل الاعتماد على الإنسان مهما يقال أن هذا الإنسان هو العقل المحرك الذي على أو تلك

ج) ارتفاع الأجور: اعتبر ارتفاع الأجور من الأسباب المؤدية إلى البطالة على أساس أن هذا الارتفاع يقلل في أرباب العمل فيضطر إلى خفض عدد العاملين كما لا يمكن التوسع في الاستثمار وإقامه مشروعات جديدة وبذلك يكون كل ما يؤثر في رفع تكلفة الإنتاج وخفض ربح رب العمل عمل المسبب للبطالة مثل وجود تشريعات تحدد لحد الأدنى للأجور الذي يقول فيها وارسك أن "النظام قائم على تحديد الأجور يعتبر منزله عقبه أمام التوظيف الكامل"

[1] سويسي أسماء ، مرجع سابق الذكر ، ص 12 .

[2] خالد خولة ، النماذج الانحدارية و أهميتها في قياس ظاهرة البطالة ، دراسة وضعية تحليلية .(1990-2018) ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة ، 2019-2020 ، ص 08.

رابعا: آثار البطالة

أن للبطالة آثار اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه التي لا يمكن إهمالها في البطالة تشكل سبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تعديدا على الاستقرار السياسي وتراث الاجتماعي تكمن فيما يلي [1]:

أ) الآثار الاقتصادية:

1. انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من شراء تعطل الإعداد العاملين عن العمل والإنتاج.
2. ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الودائع لدى أي مجتمع مرتبط بان هناك إنتاجا لدى أفراده والإنتاج مرتبط برب العمل.
3. تكلفه إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
4. خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فتره التعطل عن العمل انخفاض حجم الإيرادات للدولة لجراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجمة على البطالة.

ب) الآثار الاجتماعية:

1. البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعيه لإعادة أنفسهم وأسرهم في وقت البطالة نفسها ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتختلف لديهم وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا.

2. التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.

3. تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور.

ج) الآثار السياسية:

[1] رحيمي عيسى و آخرون ، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و بثارها ، مرجع سابق الذكر ، ص 149-150 .

1. تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
2. البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.
3. تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعيه أو بطرق غير شرعيه مما يسمى في الجزائر بالحرقة للبحث عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.
4. ضعف الوحدة الوطنية وضعف الوطني والانتماء ولا مبالاة.
5. اضطراب الأوضاع مما قد يصعب بالاستقرار الدولة وتغيير الحكومات فيها.

المطلب الثالث: سعر الصرف

يمثل سعر الصرف حلقه الوصول بين الأسعار المحلية والأسعار العمل العالمية كما يعبر عن مما كان اقتصاديه للدولة سواء تعلق ذلك بمدى استقراره، وقابلية العملة لتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتابعة داخل الدولة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب تعريف الصرف أشكال الصرف وأنظمتها.

أولا: مفهوم السعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات أو أجزاء من عامله ما الواجب دفعها للحصول على وحده واحده من عمله أخرى[1]، يعرف سعر الصرف على انه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم تفوقها لشراء وحده واحده من العملة الأجنبية وهو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحده واحده من العملة الأجنبية[2] ويعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادله عمله أخرى بعمله بأخرى نستنتج من هذا التعريف أن تسويه المعاملات الدولية تقتضي وجود أدله للتسوية فاقتناء السلعة معينه من الدولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة الأجنبية بل يتطلب تحديد نسبه الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات

[1] سلامية ظريفة ، محاضرات في إقتصاد أسعار الصرف ،كلية العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة – الجزائر 2016-2017 ، ص -05- .

[2] جمال يعقوب ، عمار درويش، سعر الصرف و محدداته في الجزائر في الفترة 1988-2010 ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي ،كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر،2013، ص 22 .

الأجنبية [1] وبالتالي فان سعر الصرف هو عبارة عن الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن بعد تتابع إحدى واحده من العملة الأجنبية

ثانيا: أشكال سعر الصرف

أ) سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمه عمله إحدى البلدان التي يمكن كتابتها بقيمه بلد آخر ويتم تبادل العملات عمليات شراء والبيع حسب أسعار هذه الأخيرة بين بعضها البعث ارتفاع سعر العملة ما يؤشر على امتيازها بالمقارنة مع العملات الأخرى.وتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسم مؤشر سعر الصرف الاسمي وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة تقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعمله معينه وهذا ما أعطى كل عمله من هذه العملات وزن مراجعها أي أهمية نسبيه بالتوازي مع أدوار الدولة في العلاقات النقدية والتجارة الدولية [2].

ب) سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر مؤشرا مراجعه تجاريا يجمع بين كل من التقلبات سعر لا أكثر ولا اقل حيث يؤخذ في الحسبان وبصفه موازية تطول القيمة الاسمية للعملة الوطنية وتطور الأسعار داخل البلد المعني وفي باقي دول العالم تقييمه الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسات منتجات البلد وبالتالي على صادرات ووالداته بذلك فهو يعتبر مستوى القطعة التنافسية لأسعار سعر الدولة la compétitivité – prix [3].

تظهر العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة الموالية:

Tsr=tcn*ipi/ipe

[1] دوحة سلمة ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها ، أطروحة شهادة الدكتوراه ، الطور الثالث في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر ، 2016-2017 ، ص 05 .

[2] بوادي سليمة ، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار / الأورو (دراسة قياسية 2000-2010) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 ، ص 10 .

[3] المرجع نفسه ، ص 11.

حيث: tcr= سعر الصرف الحقيقي - مؤشر الأسعار المحلية =ipi

Tcn= سعر الصرف الاسمي - مؤشر الأسعار الأجنبية =ipe

ج) سعر الصرف الفعلي:

يعرف الصرف الفعلي انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معامله قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية على انه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسب لمجموعه أو سله من العملات الأجنبية حيث ترجع على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكره عامه من قيمه العملة الوطنية في الأسواق الدولية [1].

د) سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دوله محل الاهتمام بحيث تم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية وبعد ذلك يعمل الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي[2] .

هـ) سعر الصرف التوازني:

وهو أحد أهم المفاهيم النسبية وضمنيه في نظريه الاقتصاد الدولي الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل فهو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي إي أن سعر يمثل كوازن مستدير لميزان المدفوعات عندما يكون اقتصاديا معدل طبيعي[3] .

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

[1] أمين غوبال ، أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر ، 2015-2016 ، ص 05.

[2] سلايمية ظريفة ، مرجع سابق الذكر ، ص -08- .

[3] أحمد بدوة وفاء ، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2009) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أم البواقي – الجزائر ، ص -50- .

أ) نظام سعر الصرف الثابت: Régine de change fixe

وفقا لهذا النظام ستكون مركزيه القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائي بالرغم من كون عمليه تثبيت جد مفيدة ومتعبه إذ انه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد في احدث تخفيض لصرف العملة المحلية لذا تقوم سلطات نقدية بتحديد سعر صرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محدده إداريا فليس على المستوى السوق وطالما إن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك وانه لا يوجد إلا عمله واحده تساعد على مستوى أسواق الصرف فان احتياطات سعر السعر البنك المركزي للعملة القوية على الرغم من سهوله تطبيقيه الظاهري إلى أن طموحاته الاقتصادية جد معقدة و متشابكة فهو يتضمن بتسعير في سعر الصرف ، يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك ، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محمي من أخطار تقلبات سعر الصرف فان البلد محور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شانها ضرب الحسابات الخارجية لشركاته ،(ارتفاع الأسعار الزيادة في حجم النقود ، عجز الداخلي ... إلخ) [1].

ب) سعر الصرف المرن:

إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتعدد بتفاعل والطلب والعرض في السوق ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند لقاعدة الذهب وتتوقف عند حدود تغيير في سعر الصرف على هذه التغيرات في العرض والطلب في العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية التي تم تحويل العملة إليها حيث يتخذ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاه عكسي مع السعر الصرف الأجنبي.[2]

[1] قاسم محمد فؤاد ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الMENA بإستعمال معطيات pamrl وتقنية الشعاع و الإنحدار var ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 03-2013 ،كلية الحقوق و العلوم التجارية ، الملحقة الجامعية بمغنية – تلمسان – الجزائر ص 113 .

[2] المراحي البشير ، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكلن كنموذج (1994-2010)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران 02 – الجزائر ، 2015-2016 ، ص -25- .

خلاصة الفصل:

النفط من المواد الخام التي يتم استخراجها من باطن الارض وواحد من المصادر المتعددة الطاقة لكنة سلعة ليست ككل السلع لأن لإنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي تأثيرا ضخما سياسيا واقتصاديا، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة أهمها الدول المنتجة والشركات المستثمرة والدول المستهلكة. ويتم تداول النفط في السوق العالمي للنفط ويتحدد وفق الطلب والعرض وتتميز بعدم الاستقرار من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي اثرت بالسلب والايجاب على اقتصاديات العالم. ترتبط مؤشرات التوازن النقدي المتمثلة في التضخم والبطالة وسعر الصرف ببعضها البعض بحيث ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم علاقة عكسية) ومنه ارتفاع البطالة.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النقطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأمينات ثم الاصلاحات الأولى والثانية. كما يعتبر البترول في الجزائر أهم مورد مالي فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت فقد جعل هذا المورد الدولة الجزائرية تعتمد عليه اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، ويضعها في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي، مما يعرضها تتقلبات الأسواق الخارجية للبترول، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية كاحتياطي الصرف وسعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات وأيضا مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية ثم السياسة النقدية، حيث تعتبر الكتلة النقدية في الجزائر من إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، حيث تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل كما تسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشطريه الداخلي والخارجي، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات تصدير النفط في إدامة أنشطته. حيث تعتمد الإيرادات المتأنية من هذا الأخير على أسعاره في الأسواق الدولية، وتقوم الدولة بتحويل معظم الصادرات النفطية من العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية.

الدراسة التحليلية هي نوع من البحث الذي يصف ويحلل موقفًا أو ظاهرة تتم دراستها، هذا بشكل أساسي لأنه من المهم أن يكون لديك فهم صحيح لما تدور حوله مشكلة البحث قبل تحقيق في سبب وجودها في المقام الأول. ولذلك خصصنا هذا الفصل دراسات سابقة عن الدراسات التحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر وقد قسمنا الى مبحثين الأول خاص بالدراسات العربية والثاني للدراسات الأجنبية.

المبحث الأول: دراسات سابقة حول أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث الى تحلي مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها و الأجنبية ذات صلة بموضوع دراستنا والتي تبين لنا العلاقة التي تربط أسعار النفط بمؤشرات التوازن النقدي و هذا من أجل تحديد موقع بحثنا مقارنة بهذه الدراسات المتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض الدراسات باللغة العربية

أ)الدراسة الأولى: أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL خلال الفترة 2000-2018.

حققت هذه الدراسة من طرف قصابي شعبان وبلعباس رابح لهدف تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية الجزائرية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي البنيوي(ARDL) .يتمثل في نموذج اقتصادي مستعمل عامة في تفصيل وتحليل علاقات بين متغيرين أو أكثر ولتحليل علاقات الاستقرار والتكامل بين المتغيرات، بتحديد علاقة الانحدار المتواجدة بينهما وهو مخصص للبيانات الزمنية المتاحة في الطويل الأجل وتطبيقاتها تبقى مختلفة، بما في ذلك التحليل النقدي وتحليل سياسات النمو الاقتصادي.

استخدم الباحث خلال عمله مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية لقياس التأثير، وتوصل إلى نتيجة أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في السيولة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري.

يمثل النفط المورد الرئيسي للعملات الأجنبية والإيرادات في الجزائر، حيث يمثل النفط أكثر من 90٪ من صادراتها ونحو 60٪ من ميزانيتها العامة. ولما ترتفع أسعار النفط، فإن الجزائر تحصل على مزيد من الإيرادات من صادراتها النفطية، وبالتالي تزيد السيولة المالية والنقدية في الاقتصاد، وبالتالي يمكن للحكومة الجزائرية تغيير النتائج باستخدام هذا التأثير لتحقيق سياسات نقدية ومالية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في البلاد وذلك عن طريق تنويع الاقتصاد وتحسين مداخيل الجزائر المختلفة وتشجيع الصناعات المحلية بتطوير القطاع السياحي في الجزائر من خلال الترويج للمواقع السياحية.

والتوسع في الصادرات غير النفطية من خلال تطوير الصناعات الجديدة وزيادة الإنتاجية، والعمل على تطوير العلاقات التجارية مع الدول الأخرى وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي النهاية، توصل الباحث إلى أن الجزائر تحتاج إلى تنويع اقتصادها وتحسين مداخيلها المختلفة لتجنب التبعية الكاملة للنفط في الاقتصاد.

ب)الدراسة الثانية: للباحثة سمية موري، 2015، بعنوان" أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير تذبذب أسعار النفط على التوازن المالي للدولة الجزائرية وتحديات الحكومة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة بعد التقلبات في أسعار النفط، تنص الدراسة إلى أن الاقتصاد فالجزائر يتكون بشكل كبير من القطاع النفطي، وهو ما يمثل تمويل الميزانية العامة للدولة لان الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، مما يجعلها تواجه صعوبات في إدارة الإيرادات والنفقات العامة للدولة بعد التقلبات في أسعار النفط يتمثل الهدف الأول للدراسة إلى إنهاء والتخلص من عجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مما ساهم في انفراد قطاع المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني ومن نضرة أخرى، تسعى الدراسة إلى تحليل إمكانية استخدام العائدات المالية النفطية المتأتية من الطفرة النفطية في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وإخضاعها لمبدأ الفعالية والكفاءة في الاستخدام. وتشير الدراسة إلى أن هذا يتطلب تطبيق استراتيجية واضحة لإدارة الموارد المالية بطريقة أفضل، والتي يمكن أن تتضمن تحسين إدارة النفقات العامة والتنويع في المصادر الاقتصادية، وتحسين توزيع الثروة بين القطاعات المختلفة، شكل عام، تهدف الدراسة إلى فهم التحديات التي تواجه السياسة المالية والميزانية العام.

ج) الدراسة الثالثة: تأثير اتجاه تذبذب سعر النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999–2018)" للباحثة سمية مجاور

تتمثل دراسة الباحثة سمية مجاور التي تحمل اسم «تأثير اتجاه تذبذب سعر النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2018)" عن الصعوبات التي تواجهها الجزائر في تسيير وإدارة الموارد المالية والنقدية نتيجة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية. وقد هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تقلبات سعر النفط على التوازن النقدي الجزائري خلال 20 عامًا، من عام 1999 إلى عام 2018. وللوصول الى هذا الهدف، قامت الباحثة بتحليل البيانات الخاصة بالتذبذب في سعر النفط وتأثيره على التوازن النقدي في الجزائر، وتحليل كذلك الأداء الاقتصادي للجزائر خلال نفس هذه الفترة المدروسة، واستنتجت في

الأخير الدراسة أن تذبذب سعر النفط يؤثر بشكل كبير على التوازن النقدي في الجزائر، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تدهور في الاقتصاد وزيادة في عجز ميزانية الدولة، بينما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن في الاقتصاد وزيادة في الفائض المالي. وأوصت الدراسة بتنويع مصادر الدخل النقدي والتخلص من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإيجاد سياسات اقتصادية مستدامة وفعالة.

د) دراسة الرابعة: تأثير انخفاض أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2018

تناولت دراسة الباحثة نبيلة بلحاج موضوع تأثير انخفاض أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة أدى إلى تراجع حاد في العائدات المالية للجزائر لان هده الأخيرة تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، تبين الدراسة أن هذا الانخفاض في الإيرادات المالية قد تسبب في تحديات اقتصادية كبيرة في الجزائر، حيث أدى إلى زيادة العجز في الميزانية الحكومية وتراجع قيمة الدينار الجزائري. كما أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد وزيادة في انتشار معتبر للبطالة والفقر وتهدف الدراسة أن الجزائر بالحاجة إلى تنويع مصادر الدخل النقدي في لتخلص من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، في هدف تطوير سياسات اقتصادية مستدامة وفعالة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين التوازن النقدي في البلاد.

هـ) دراسة الخامسة: تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2017

درست الباحثة ولاء الحراشي تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2017. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة من البنك المركزي الجزائري ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي ومصادر أخرى واستخلصت الباحثة أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير معتبر على التوازن النقدي في الجزائر، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع في الفائض المالي وتدهور في الموازنة العامة، بينما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن في الفائض المالي والموازنة العامة..

وأوصت الباحثة بأن تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية مستدامة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل النقدي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك للحد من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

و) الدراسة السادسة: للباحث محمد عبد الرحمن زواوي تهدف إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017.

استخدم الباحث محمد عبد الرحمن زواوي نموذج التكامل المشترك. وقد تم جمع البيانات من مصادر رسمية في الجزائر، بما في ذلك بيانات أسعار النفط ومؤشرات التوازن النقدي، لتصل الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على التوازن النقدي في الجزائر، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تدهور في التوازن النقدي وارتفاع في معدل التضخم، بينما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن في التوازن النقدي وانخفاض في معدل التضخم وأشارت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من اعتمادها الشديد على الاعتماد على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، مما يزيد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. وعلى هذا النحو، أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في الجزائر وتحسين التحويلات المالية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازن النقدي.

المطلب الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية

سنتطرق في هذا المطلب الى الدراسات باللغة الأجنبية

أ) الدراسة الأولى:

The Effects of Oil Price Shocks on the Monetary Balance in Algeria" by Smith, J (2019)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1980 إلى 2017. يتم استخدام نموذج الانحدار السياقي المتجهي (VAR) باستخدام متغيرات ماكرو اقتصادية مختلفة ومقاييس مختلفة لصدمات أسعار النفط. تكشف نتائج الدراسة عن النقاط الرئيسية التالية:

– يكون تأثير صدمات النفط على الاقتصاد الجزائري محدودًا، حيث تشرح صدمات أسعار النفط فقط ما بين 0–10.7٪ من التغيرات الملاحظة في مؤشرات الماكرو الاقتصادية المختلفة.

–تمتلك صدمات النفط الإيجابية قوة تفسيرية أكبر في تغيير المتغيرات الماكرو اقتصادية مقارنةً بصدمات النفط السلبية. وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر تأثرًا بصدمات النفط الإيجابية من الصدمات السلبية.
–يستجيب معظم المتغيرات الماكرو اقتصادية بشكل غاضب لتقلبات أسعار النفط. وبشكل محدد، يمكن أن يرجع أكثر من 8٪ من التغير في الإنتاج و6٪ في الصادرات الصافية إلى تقلبات أسعار النفط.

ب) الدراسة الثانية:

Analyzing the Relationship between Oil Price Volatility and Monetary Equilibrium in Algeria" by Johnson, R:

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر" للكاتب جونسون، نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، تركزت هذه الدراسة على فهم التأثيرات المحتملة لتقلبات أسعار النفط على التوازن النقدي في البلاد. تم استخدام نموذج تحليلي وتقنيات اقتصادية لتحليل البيانات وتقييم العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات النقدية المهمة، تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ترابط بين تقلبات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر. تظهر التحليلات الاقتصادية أن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على مؤشرات التوازن النقدي مثل التضخم، وسعر الصرف، ومعدلات الفائدة. يساعد هذا البحث على فهم أفض

ج) الدراسة الثالثة:

Oil Price Fluctuations and Monetary Stability in Algeria: A Vector Autoregression Approach" by Williams, A:

"تقلبات أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: نهج الانحدار السياقي المتجهي" للكاتب وليامز، أ

تهدف هذه الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر. تم استخدام نهج الانحدار السياقي المتجهي لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار النقدي الرئيسية

تظهر نتائج الدراسة أن هناك تأثيرات ملموسة لتقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر. تبين التحليلات النمائية أن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على متغيرات نقدية رئيسية مثل المعروض النقدي، والطلب الكلي، والاستقرار الاقتصادي. يساهم هذا البحث في تعميق فهمنا للتداعيات النقدية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الجزائر.

د) الدراسة الرابعة:

The Impact of Oil Price Changes on the Monetary Balance in Algeria: A Dynamic Stochastic General Equilibrium Model" by Anderson, M:

هذه الدراسة "تأثير تغيرات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر: نموذج التوازن الديناميكي العشوائي العام" للكاتب أندرسون، م، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر باستخدام نموذج التوازن الديناميكي العشوائي العام. يهدف النموذج إلى تقدير الآثار الاقتصادية والنقدية لتغيرات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري، تشير نتائج الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط لها تأثير ملموس على التوازن النقدي في الجزائر. يظهر التحليل باستخدام النموذج الديناميكي العشوائي العام أن تغيرات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على مؤشرات التوازن النقدي مثل العرض النقدي، والتضخم، والنمو الاقتصادي. يقدم هذا البحث نظرة شاملة على آثار تغيرات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر من خلال نموذج اقتصادي دقيق وشامل.

هـ) الدراسة الخامسة:

Oil Price Shocks and Monetary Equilibrium in Algeria: An Empirical Investigation" by Thompson, S:

صدمات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر: تحقيق تجريبي" للكاتب تومسون، س، تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق التجريبي في تأثير صدمات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر. تم استخدام المنهج التجريبي وتحليل البيانات لتقييم العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومستويات التوازن النقدي في الاقتصاد الجزائري، تكشف نتائج الدراسة عن وجود تأثيرات هامة لصدمات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر. يُظهر التحليل التجريبي أن صدمات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على مؤشرات التوازن النقدي مثل الاحتياطيات النقدية، والتضخم، والنمو الاقتصادي. يساهم هذا البحث في فهم أفضل

للتداعيات النقدية المترتبة على صدمات أسعار النفط في الجزائر من خلال تحقيق تجريبي شامل وتحليل البيانات

و) الدراسة السادسة:

Exploring the Link between Oil Price Volatility and Monetary Equilibrium in Algeria: Evidence from a Structural VAR Analysis" by Davis, L:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الارتباط بين تقلبات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر باستخدام تحليل VAR الهيكلي. يتم استخدام هذا التحليل لتحليل العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات النقدية الرئيسية في الاقتصاد الجزائري.

توضح نتائج الدراسة وجود رابط قوي بين تقلبات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر. يشير التحليل الهيكلي لنموذج VAR إلى أن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على مؤشرات التوازن النقدي مثل السيولة المالية، والاحتياطيات النقدية، وسعر الصرف. تقدم هذه الدراسة أدلة قوية تدعم الارتباط بين تقلبات أسعار النفط والتوازن النقدي في الجزائر من خلال تحليل هيكلي دقيق للبيانات.

خلاصة الفصل:

إن المتمعن في الدراسات التحليلية كلها يجدها تصب أو تتمحور في فكرتين رئيسيين وهما تأثير الطفرة المحققة اثناء ارتفاع اسعار النفط ونتائج التذبذبات في اسعار هذا الاخير ، ومن خلال اطلاعنا على نتائج الدراسات نجد ان مدى دراسة سمية موري المعنونة ب: **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**. تحدثت عن امكانيى استغلال العائدات المحققة من خلال الطفرة المحققة في ارتفاع اسعار النفط. بشكل جيد وبتسيير محكم يجعل اثرها كبيرا في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني وكما اكدت بقية الدراسات على أن اي تذبذب في اسعار النفط سيؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل او بآخر وهذه هي النتيجة النهائية لقرائتنا في الدراسات التحليلية المذكورة

الدراسة التحليلية

تمهيد:

عرفت الجزائر المستقلة عدة تطورات وتغيرات هيكلية سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، حيث انتهجت سياسة اقتصادية اشتراكية خلال الفترة (1962-1988) والتي تقوم على أساس هيمنة الدولة على الاقتصاد عن طريق استخدام المؤسسات العمومية لتحقيق أهدافها الاجتماعية. وبعد وقوعها في أزمة المديونية اضطرت لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي وتم إبرام اتفاقيات ستاند باي ابتداء من سنة 1989 من أجل تدعيم وبسبب هذه التطورات وإنجاح سياسة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 والأحداث تبنت توجه مغاير قائم على اقتصاد السوق.

كما أشرنا في الفصل السابق حول دراسات سابقة لأثر تغيرات أسعار النفط على التوازن النقدي في الجزائر سنعرض هنا في هذا الإطار التطبيقي تطور سعر النفط إضافة على ذلك التوغل في اصطلاحات اقتصادية في الجزائر خلال حقبة السنوات الماضية مع الإشارة الى واقع التضخم في الجزائر كذلك تطور معدل البطالة في الجزائر وتطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

تعتير الجزائر من الدول الرائدة في مجال الصناعة النفطية على المستوى الافريقي و العربي و العالمي ، اذ تعد من أهم محركات قطاع الطاقة في الجزائر و تساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي بفضل العائدات الجبائية و المالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج و التي تتم عادة بالعملة الصعبة.

المطلب الأول: تطور سعر النفط في الجزائر

تأثير تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية يؤثر بشكل كبير على الاقتصادات النفطية، بما في ذلك الدول النامية. يعتمد سعر النفط على عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، بما في ذلك العرض والطلب العالميين على النفط، التغيرات الجيوسياسية، والنظامية.

تذبذب أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى تقلبات حادة في إيرادات الدول النفطية، ويتسبب في صعوبات اقتصادية ومالية. تعتمد الكثير من هذه الدول بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل ميزانياتها العامة وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فإن تذبذب أسعار النفط يجعل اقتصاداتها عرضة للمخاطر والضغوط المالية.

وتلعب المنظمات الدولية دورًا هامًا في تحديد أسعار النفط. واحدة من المنظمات الرئيسية هي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، والتي تضم مجموعة من الدول النفطية المنتجة. تحاول أوبك تنظيم إنتاج النفط وتوجيه السياسات المتعلقة بالأسعار للحفاظ على توازن بين العرض والطلب وتحقيق استقرار السوق.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، تلعب العوامل الجيوسياسية دورًا هامًا في تحديد أسعار النفط. تشمل هذه العوامل التوترات السياسية والنزاعات في مناطق إنتاج النفط، والتغيرات في العلاقات الدولية بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط. بصفة عامة يجب على الدول النفطية والدول النامية التنوع في مصادر إيراداتها والاستثمار في القطاعات الأخرى.

أولا: ظهور النفط في الجزائر

تم اكتشاف النفط في الجزائر في عام 1956 في منطقة الصحراء الكبرى. وقد تم اكتشاف حقول نفطية هامة في مناطق مثل حاسي مسعود، حاسي رمل، وحاسي مسعود. هذا الاكتشاف الهام جعل الجزائر تصبح واحدة من أكبر دول المنتجة للنفط في إفريقيا، تطور صناعة النفط في الجزائر كان ملحوظًا خلال

العقود التالية. تم تطوير البنية التحتية اللازمة لاستخراج وإنتاج النفط وتصديره. وقد أسهمت صناعة النفط في تحقيق نمو اقتصادي هام في البلاد.

من خلال استغلال حقول النفط الوفيرة، استطاعت الجزائر أن تزيد من إنتاجها النفطي وتصبح إحدى الدول الرائدة في صناعة النفط على مستوى العالم. كما توسعت الجزائر في مجال التكرير وتطوير قطاع البتروكيماويات لتحويل النفط الخام إلى منتجات نفطية متنوعة مثل البنزين والديزل والغاز الطبيعي المسال.[1]

أ) الدول التي تصدر لها الجزائر النفط:

1. فرنسا: تُعتبر فرنسا من أكبر الدول المستوردة للنفط الجزائري. تتعاقد الشركات الفرنسية مع شركات النفط الجزائرية لاستيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة تستخدم النفط الجزائري في العديد من القطاعات مثل النقل والصناعة.

2. إيطاليا: تُعتبر إيطاليا أحد أكبر الشركاء التجاريين للجزائر في مجال النفط تستورد إيطاليا النفط الجزائري عبر خط أنابيب المتوسط الذي يربط بين البلدين تستخدم النفط في إيطاليا في الصناعة وتوليد الكهرباء والنقل.

3. إسبانيا: تشتري إسبانيا كميات كبيرة من النفط الجزائري وتعاقد الشركات الإسبانية مع شركات النفط الجزائرية لتلبية احتياجاتها من النفط الخام ومنتجات البترول. تستخدم النفط في إسبانيا في الصناعة وقطاع النقل وتوليد الكهرباء.

4.الولايات المتحدة الأمريكية: تستورد الولايات المتحدة النفط الجزائري بشكل محدود. تتعاون بعض الشركات النفطية الأمريكية مع الشركات الجزائرية في مجال التنقيب وإنتاج النفط. يستخدم النفط الجزائري في الولايات المتحدة في قطاعات مثل النقل والتصنيع.

[1] http://www.mem-algeria.org/
تم النظر يوم 17-05-2023 على الساعة 17:00

5.الصين: أصبحت الصين مستوردًا رئيسيًا للنفط الجزائري في السنوات الأخيرة تعاقدت الشركات الصينية مع شركات النفط الجزائرية لاستيراد النفط الخام.

على مدى السنوات الأخيرة، شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة في الأسواق العالمية، وذلك بسبب عوامل متعددة مثل التغيرات في العرض والطلب، الأحداث السياسية، والتطورات الاقتصادية العالمية. هذه التقلبات أثرت على سعر النفط في الجزائر وتأثيرها على اقتصاد البلاد.

ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط:

بدأ التاريخ التطوري لأسعار النفط في عام 1859 عندما تم اكتشاف حقل نفط في الولايات المتحدة الأمريكية قرب مدينة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا. تم العثور على ما يقرب من 30 برميل يوميًا وتم بيعه بسعر تقريبي يبلغ 20 دولارًا للبرميل، في عام 1960، ظهرت أول سجلات لأسعار النفط في ولاية بنسلفانيا بقيمة 59.9 دولار للبرميل، ولكن في عام 1961، انخفضت الأسعار إلى 49.0 دولار للبرميل. تسبب زيادة عدد منتجي النفط وقلة استهلاكه في تلك الفترة بالتذبذب في الأسعار. في عام 1970، ظهرت شركة **"Jersey New of Oïl Standard**"في ولاية نيوجرسي الأمريكية وأصبح لها سيطرة كبيرة على صناعة النفط. تم اكتشاف حقول نفطية في عدة دول أخرى مثل إيران وكندا وفنزويلا والمكسيك ومنطقة الشرق الأوسط في عام 1910. استخدم النفط بشكل متزايد كمصدر للطاقة خلال القرن العشرين بسبب توفره بكميات كبيرة وأسعاره المنخفضة في الولايات المتحدة الأمريكية. تم تطوير تقنيات الحفر واستخراج النفط، مما جعل النفط مصدرًا رئيسيًا للطاقة وأحد أكثر الموارد استخدامًا، تشكلت منظمة الدول المصدرة للنفط في عام 1960 بهدف تقديم صوت موحد للدول المنتجة للنفط في السوق العالمية وتحديد أسعار النفط. ظهر الاتحاد السوفيتي كمنافس لنفط الشرق الأوسط، وتم تأميم صناعة النفط في إيران عام 1951. أدت هذه العوامل إلى استمرار انخفاض أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 18.2 دولارًا بسبب تحديد أسعار النفط من قبل أعضاء منظمة الأوبك.

المطلب الثاني: اصطلاحات اقتصادية في الجزائر خلال السنوات 1980-2008

منذ عام 1980 وحتى اليوم، شهدت أسعار النفط تطورات هامة وتحولات في الجزائر وعلى المستوى العالمية هي على الفترات التالية:

أولا: فترة التقلبات (1980-1998):

في بداية الثمانينات، شهد سعر النفط ارتفاعًا كبيرًا نتيجة لتوترات سياسية في منطقة الخليج وتدخل الولايات المتحدة في العراق. وصل سعر النفط إلى ذروته في عام 1980 مع تسجيله متوسطًا قياسيًا يبلغ 37 دولارًا للبرميل. ومع ذلك، تراجعت الأسعار بشكل حاد في منتصف الثمانينات والتسعينات بسبب زيادة الإنتاج العالمي وتراجع الطلب.

ثانيا: التحولات الجيوسياسية والاقتصادية (1999-2007):

شهدت فترة التسعينات وبداية الألفية تقلبات كبيرة في أسعار النفط. عوامل عدة أثرت على السوق، مثل أزمة آسيا المالية عام 1997 وأزمة الدولار الأمريكي عام 2000. كما شهدت تغيرات جيوسياسية هامة مثل الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 والاضطرابات في الشرق الأوسط. تراوح سعر النفط خلال هذه الفترة بين 20 و30 دولارًا للبرميل.

ثالثا: الارتفاع الكبير في الأسعار (2008):

شهدت سنة 2008 ارتفاعًا حادًا في أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل إلى مستويات قياسية تجاوزت 140 دولارًا. تسببت عوامل متعددة في هذا الارتفاع، بما في ذلك زيادة الطلب العالمي والتوترات الجيوسياسية وتراجع الدولار الأمريكي وتوقعات نقص ال العرض المستقبلي للنفط. ومع ذلك، لم تدم هذه الزيادة طويلاً وانخفضت الأسعار بشكل حاد في الأشهر الأخيرة من العام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثالث: اصطلاحات اقتصادية في الجزائر خلال السنوات 2008-2019

بعد عام 2008، شهد سعر النفط تطورات مهمة وتحولات عديدة. هنا نستعرض بعض الأحداث الرئيسية التي أثرت على سعر النفط خلال هذه الفترة:[1]

أولا: الأزمة المالية العالمية (2008-2009):

في سبتمبر 2008، اندلعت أزمة مالية عالمية تتسم بتفشي الأزمة الائتمانية وتراجع النشاط الاقتصادي عالميًا. أدت هذه الأزمة إلى انخفاض حاد في الطلب على النفط، مما أدى إلى تراجع أسعاره بشكل كبير خلال فترة وجيزة.[2]

ثانيا: تعافي الأسعار والطلب العالمي (2010-2014):

مع التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية، شهدت أسعار النفط ارتفاعًا مستمرًا خلال هذه الفترة. تزايد الطلب على النفط من الدول النامية مثل الصين والهند ساهم في ارتفاع الأسعار، إلى جانب توترات جيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثالثا: الزيادة الكبيرة في المعروض (2014-2016):

منتصف عام 2014، شهدت أسعار النفط تراجعًا حادًا بسبب زيادة المعروض العالمي وتخمة المخزونات. أدت زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وقرار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعدم خفض الإنتاج إلى زيادة المعروض وهبوط الأسعار بشكل حاد.

---

[1] توفيق عباس عبد عون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العليمة، العراق ، المجلد 5 العدد 4 كانون الأول. ص 01.

[2] موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009،

[3] نفس المرجع

[4] حياة عتاب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2018_2000)

رابعا: تقلبات الأسعار واتفاقيات خفض الإنتاج (2016–الوقت الحالي):

منذ عام 2016، شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة وفترات من الاستقرار أبرز تطورات هذه الفترة هي توصل أوبك وبعض المنتجين الآخرين مثل روسيا إلى اتفاقات لخفض الإنتاج بهدف استعادة التوازن في سوق النفط ورفع الأسعار. تباينت نتائج هذه الاتفاقات وشهدت الأسعار تقلبات نتيجة لتوترات جيوسياسية وتغيرات في الطلب والعرض.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر

تعتبر تذبذبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط مثل الجزائر. في هذه الدراسة، سنقوم بتحليل التغيرات في أسعار النفط وتأثيرها على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر، تعتبر الجزائر، كعضو في منظمة أوبك، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتذبذبات أسعار النفط على الأسواق العالمية. تؤثر تغيرات أسعار النفط بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، وخاصة على الميزان التجاري واحتياطيات الصرف ومستوى التضخم، تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لتأثير تذبذبات أسعار النفط على المؤشرات الرئيسية للتوازن النقدي في الجزائر، باختصار، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتأثير تذبذبات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر. سيسهم هذا التحليل في فهم أفضل لتأثير قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري وسيوفر معلومات قيمة لصانعي القرار الاقتصادي ومحللي الأسواق المالية .

المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر

يُعتبر التضخم من أحد الظواهر الاقتصادية والنقدية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصادات المعاصرة، سواء المتقدمة أو النامية، وتختلف درجاتها وتطورها حسب التحولات الاقتصادية. هذه الظاهرة بدأت تتزايد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وزادت حدتها في الاقتصادات المعاصرة، مما جعلها تصبح واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تشكل عبئا على معظم دول العالم. يُنظر إلى التضخم باعتباره عقبة أمام تحقيق التنمية وعائقا يؤثر مباشرة على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور، ويزيد من التقلبات في سعر عملة الدولة. وتُعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بدءاً من الثمانينات، وتسارعت

وتفاقمت خلال العقدين الأخيرين بعد تبنيها للاقتصاد السوقي، نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة.

كما يعرف التضخم من خلال أسبابه بانه: كظاهرة نقدية هو زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى الارتفاع في مستوى الأسعار، سواء من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب على النقود .أو أنه عدم التوازن الاقتصادي المميز بالارتفاع العام للأسعار بسبب زيادة التداول النقدي أو العجز في الميزانية أو الاختلال بين العرض والطلب[1].

- **أولا: أسباب التضخم[2] :**

جدول رقم 2: يوضح أسباب التضخم.

أسباب التضخم	مفهومه
التضخم الناتج عن ظروف الطلب	الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات
التضخم الناشئ عن زيادة النفقات	ارتفاع الأسعار يكون نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج وخاصة أجور العمال، تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج
التضخم الهيكلي	وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي

المصدر: أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة الارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر،ديسمبر 2021، ص41.

[1] أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة الارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر،ديسمبر 2021، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

أ) تحليل واقع التضخم في الجزائر

يعد التضخم من الظواهر المخلة بالاقتصاد والتي تستلزم معاجلتها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر

ب) تطور معدل التضخم في الجزائر:

التضخم يُعتبر واحدًا من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية بشكل عام، وتحديا خاصا يواجه الاقتصاد الجزائري. يعود ذلك إلى عدة أسباب تشمل العوامل الداخلية والخارجية. والجدول والشكل التالي يوضحان التطورات التي شهدها معدل التضخم في الجزائر.

جدول رقم 3 يوضح تطور معد التضخم في الجزائر

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0,3	2007	3,7	2014	2,9
2001	4,2	2008	4,9	2015	4,8
2002	1,4	2009	5,7	2016	6,4
2003	4,3	2010	3,9	2017	5,6
2004	4,0	2011	4,5	2018	4,3
2005	1,4	2012	8,9	2019	1,95

20 06	2,3	**20 13**	3,2	

المصدر: (www.banquemondiale.org

www.mf.gov.dz5

شكل رقم 2: يوضح تطور معد التضخم في الجزائر

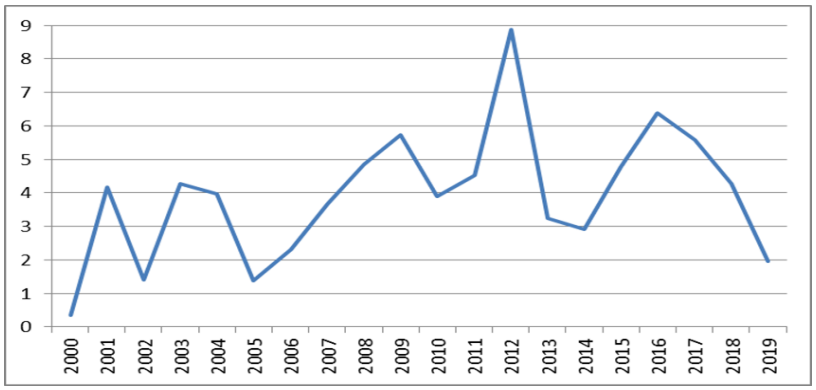

المصدر (إعداد الطالبتين)

نلاحظ من الجدول والشكل السابق أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تذبذبًا خلال الفترة من 2000 إلى 2005. تسبب ارتفاع كتلة النقد المتداولة بنسبة 30.22٪ في ارتفاع معدل التضخم إلى 2.4٪ في عام 2001 مقابل 3.0٪ في عام 2000، وهو أعلى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال. ثم تراجع معدل التضخم إلى 4.1٪ في عام 2002 بسبب انخفاض نمو معدل النقد المتداول بنسبة 30.17٪ من جهة، وتباطؤ وتراجع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى. ثم ارتفع معدل التضخم في عامي 2003 و2004 إلى 3.4٪ و4٪ على التوالي، بسبب زيادة نفقات الدولة الناجمة عن استمرارية البرنامج الاستثماري وزيادة دخل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. ثم انخفض معدل التضخم إلى 1.4٪ في عام 2005.[1]

في عام 2007، ارتفع معدل التضخم إلى 7.3٪ مقابل 3.2٪ في عام 2006، وذلك نتيجة تراكم ظواهر مختلفة تساهم في زيادة الأسعار. من جهة، ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بشكل كبير، خاصة أسعار المنتجات الزراعية الطازجة. ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد

[1] برابش، 2018، صفحة 498

بزيادة تكاليف المواد الخام، وخاصة المحاصيل الزراعية ومنتجات الألبان، التي يتم استيرادها بكميات كبيرة إلى الجزائر[1].

في عام 2009، استمر معدل التضخم في الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في عام 2007. بينما كانت معدلات التضخم تنخفض في معظم الدول المتقدمة، وصلت حتى إلى معدلات سلبية، تأثرت الجزائر بزيادة التضخم. حيث ارتفع التضخم الداخلي بشكل كبير مقارنة بالتضخم المستورد، وذلك نتيجة زيادة أسعار المنتجات الغذائية، خاصة المنتجات الزراعية الطازجة، بسبب العرض النقدي المنخفض. وهذا ما ساهم بشكل كبير في زيادة الارتفاع في معدل التضخم في الجزائر. بناءً على ذلك، بلغ معدل التضخم 7.5٪ في عام 2009 مقارنةً بـ 9.4٪ في عام 2008 ونتيجة لذلك، تراجع معدل التضخم في عام 2010 إلى 9.3٪، بسبب تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة اليورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الذي ساهم في تقليل تأثير التضخم المستورد على مستوى الأسعار العامة. وعلى الرغم من ارتفاع قوي في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثافة، إلا أن معدل التضخم عاد سرعان ما يرتفع في عام 2011 حيث بلغ 5.4٪. تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية التي كانت في ارتفاع قوي في تأثير أقوى على التضخم المستورد، بالإضافة إلى النمو القوي في الكتلة النقدية والإنتاج، خاصة بفعل النفقات العمومية الكبيرة في تلك السنة. وتأثرت الطلبية بصدمة ناتجة عن رفع أسعار الجزئيات في تلك السنة. وفي سرعة كبيرة، عاد معدل التضخم للارتفاع في عام 2011، حيث بلغ 5.4٪. وذلك بسبب تأثير المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية التي كانت في ارتفاع، والتي تسببت في تأثير أقوى على التضخم المستورد. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك نمو قوي في الكتلة النقدية والإنتاج، خاصة نتيجة لزيادة كبيرة في النفقات العمومية، مما ساهم في ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الاقتصاد صدمة على الطلب ناتجة عن رفع معدل العجز في الجور في هذه السنة. هذا الإجراء قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، مما يسهم في زيادة الأسعار أيضًا[2].

[1] Bank of Algeria, juillet 2008, p. 49

تم النظر يوم 19-05-2023 على الساعة 10:00

[2] بنك اجلزائر، أكتوبر 2012 ،صفحة 199

تحت أثر ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية العامة، ولا سيما ارتفاع التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية التي سُجلت في بداية عام 2012، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع أسعار بعض المواد الطازجة مثل اللحوم، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليصل إلى 9.8% في عام 2012، وهو أعلى معدل للعشرية. في سنتي 2013 و2014، انخفض معدل التضخم إلى 2.3% و9.2% على التوالي. على الرغم من وجود ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي الذي سجل في تلك السنتين في الجزائر. فقد تراجعت أسعار السلع المستوردة في عام 2013 بنسبة 5.3% مقارنة بالعام السابق. وهذا يتوافق مع تراجع التضخم في البلدان المتقدمة وأيضًا في البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف عام 2012. بعد الأزمة النفطية، شهد معدل التضخم تسارعًا حيث بلغ 8.4% في عام 2015 و4.6% في عام 2016. ويبدو أن هذا الارتفاع في معدل التضخم يرجع بشكل أساسي إلى عوامل الكلاسيكية للتضخم، مثل تطور الكتلة النقدية وتدهور معدل الصرف وارتفاع أسعار المنتجات الأساسية المستوردة. ومع ذلك، يعود هذا الارتفاع في التضخم بشكل أساسي إلى نقائص في ضبط الأسواق والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية خلال الفترة من 2017 إلى 2019، وعلى الرغم من زيادة كتلة النقد بنسبة 38.8% و10.11% في عامي 2017 و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 3.4% في عام 2018 مقابل 6.5% في عام 2017، وارتفع إلى 9.5% في عام 2019. يعود هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية، خاصة المنتجات الفلاحية.

ثانيا: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر:

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة هيكل الاقتصاد القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسباب خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العامل الخارجي.

ثالثا الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر تتعدد وتشمل:

أ) زيادة الطلب الحكومي وارتفاع التكاليف الإنتاجية: يُعتبر الطلب الحكومي الحجمي أكبر من العرض الحجمي سببًا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود بدون زيادة في كمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. على سبيل المثال، ارتفع الطلب الحكومي على المواد الغذائية من 395.1 مليار دينار في عام 2001 إلى 676.7 مليار دينار في عام 2014. كما ارتفع الطلب الحكومي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 466.1 مليار دينار في عام 2001 إلى 418.11 مليار دينار في عام 2014. وارتفع الطلب الاستهلاكي الكلي من 246.3 مليار دينار في عام 2000 إلى 215.6 مليار دينار في عام 2006 ثم ارتفع إلى 745.21 مليار دينار في عام 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسين الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

ب– انخفاض مستوى الإنتاجية: يعتبر انخفاض مستوى الإنتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية سببًا رئيسيًا لارتفاع التكاليف الإنتاجية، مما يدفع الأسعار للارتفاع، وخاصة في حالة عدم وجود تحسن في الكفاءة الإنتاجية وعدم تطبيق تكنولوجيا حديثة. وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية يُعد أحد الأسباب الداخلية الأخرى لارتفاع التضخم في الجزائر. في حالة وجود هذه القيود، يتم تحميل تكاليف إضافية على المنتج تنتقل بشكل تراكمي واحتكاري إلى المستهلك على شكل زيادات في الأسعار. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم في الاقتصاد، حيث يعمل تحويل هذه التكاليف الإضافية إلى المستهلكين على زيادة الطلب الكلي وتأثيره على ارتفاع الأسعار. يُعزى وجود هذه القيود السعرية إلى السياسات الحكومية أو تدخلات الدولة في تحديد الأسعار لبعض السلع والخدمات.

رابعا الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر[1]:

أ) التضخم المستورد: تحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ينتج هذا التضخم عن تأثر ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية الحقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج من العوامل المؤثرة. إذا كانت الواردات تتركز في السلع الاستهلاكية غير

[1] بنك اجلزائر، أفريل 2017 ،الصفحات 20-21

الضرورية، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية يجعل من السهل ضغطها أو تقليص حجمها بسبب مرونتها المنخفضة. وإذا غلبت السلع التجهيزية والوسيطة الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات، فإن التأثير الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويستغرق وقتًا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.

ب) تشديد متطلبات البنوك المتعلقة بالتحديد، من جانب البنوك، للوضعية المالية للمستورد عند توطن عملية الاستيراد.

ج) تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، من 2 إلى 1، أي من مرتين لأصول الخاصة إلى مرة واحدة هذه الأصول.

د– إلزامية التوطين المسبق الملكرتوين، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.

هـ– تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

المطلب الثاني:تطور معدل البطالة في الجزائر:[1]

تطور معدل البطالة في الجزائر قد شهد تغيرات عدة على مر السنوات. فيما يلي بعض العناوين الرئيسية والتفاصيل حول تطور معدل البطالة في الجزائر:

أولا:معدل البطالة في الجزائر: الاتجاهات العامة:

وفقًا للبيانات الرسمية من المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، فقد شهد معدل البطالة العام تغيرات خلال العقود الماضية. يجب ملاحظة أن الأرقام الرسمية قد تختلف عن التقديرات والتحليلات المستقلة

ثانيا: انخفاض معدل البطالة في الألفية الجديدة:

[1] المكتب الوطني للإحصاء، مسح التوظيف في الجزائر.

في بداية الألفية الجديدة، شهدت الجزائر انخفاضًا ملحوظًا في معدل البطالة. وفقًا للمكتب الوطني للإحصاء، انخفض معدل البطالة من 29.7٪ في عام 2000 إلى 9.8٪ في عام 2010، مما يعكس تحسنًا في سوق العمل في تلك الفترة.

ثالثا: ارتفاع معدل البطالة بين الشباب:

ومع ذلك، على الرغم من هذا الانخفاض العام، إلا أن معدل البطالة بين الشباب في الجزائر ظل مرتفعًا. وفقًا لدراسة أجرتها المركز الوطني للمعلومات والإحصاءات، كان معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عامًا 25.4٪ في عام 2019، أي أكثر من ضعف معدل البطالة العام في ذلك الوقت.

رابعا: تأثير جائحة COVID-19:

على البطالة لقد أثرت جائحةCOVID-19 بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الجزائر. إجراءات الحجر الصحي والقيود أدت إلى تعطيلات في سوق العمل. وفقًا للمكتب الوطني للإحصاء، ارتفع معدل البطالة في الجزائر ليصل إلى 15.3٪ في الربع الرابع من عام 2020، بسبب التأثيرات الاقتصادية للجائحة.

خامسا: مبادرات الحكومة لمكافحة البطالة:

قد اتخذت الحكومة الجزائرية مبادرات مختلفة لمكافحة البطالة، بما في ذلك من خلال برامج التدريب ودعم ريادة الأعمال وخلق فرص العمل. وتشمل ذلك برنامج دعم تشغيل الشباب (PAEJ) وخطة العمل لتعزيز التوظيف .(PAPE) تهدف هذه المبادرات إلى تسهيل اندماج الشباب في سوق العمل وتحفيز الاقتصاد، ومنه نستنتج أن تطور معدل البطالة في الجزائر قد شهد تغيرات مهمة على مدار السنوات. في بداية الألفية الجديدة، تراجع معدل البطالة من 29.7٪ في عام 2000 إلى 9.8٪ في عام 2010، مما يشير إلى تحسن في سوق العمل. ومع ذلك، بقي معدل البطالة بين الشباب عاليًا، حيث بلغ 25.4٪ للشباب في الفئة العمرية بين 16 و24 عامًا في عام 2019. وتأثرت الجزائر بشدة بجائحة covid 19 حيث ارتفع معدل البطالة إلى 15.3٪ في الربع الرابع من عام 2020 بسبب التأثيرات الاقتصادية للجائحة. لمكافحة البطالة، اتخذت الحكومة الجزائرية مبادرات مثل برنامج دعم تشغيل الشباب وخطة

العمل لتعزيز التوظيف. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن البيانات والأرقام قد تختلف بحسب المصادر والفترات، وينبغي الرجوع إلى المصادر الرسمية للحصول على أحدث المعلومات المتاحة.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر:[1]

تعرض سعر الصرف الحقيقي في الجزائر لتقلبات كبيرة على مر السنوات. يُعتبر سعر الصرف الحقيقي هو النسبة بين سعر الصرف الاسمي ومستوى الأسعار العام في البلد. ويُستخدم لتقييم التنافسية الاقتصادية والقيمة الحقيقية للعملة. في سنوات الألفية الجديدة، تأثر سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بشكل رئيسي بأسعار النفط، نظرًا لأن البلد يعتبر منتجًا ومصدرًا هامًا للنفط والغاز. وقد أثرت تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على سعر الصرف الحقيقي منذ أوائل الألفية الجديدة، شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ففي عام 2000، كانت النسبة 1 دولار أمريكي يعادل حوالي 76.8 دينار جزائري، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 113 دينار جزائري في عام 2014، مع ذلك، شهدت الجزائر تدهورًا في سعر الصرف الحقيقي بعد هذه الفترة، نتيجة لتراجع أسعار النفط. فقد تراجعت العائدات النفطية للبلاد، مما أدى إلى ضغوط على سعر الصرف الحقيقي. وفي عام 2020، كانت النسبة تقريبًا 1 دولار أمريكي يعادل حوالي 91.4 دينار جزائري، تأثر سعر الصرف الحقيقي بعوامل عديدة بالإضافة إلى أسعار النفط، مثل العوامل الاقتصادية الداخلية والتوترات العالمية وسياسات الحكومة. وتعد مراقبة وتحليل سعر الصرف الحقيقي أمرًا هامًا لفهم الوضع الاقتصادي والتجاري في الجزائر.

[1] وزارة الاقتصاد والمالية في الجزائر البنك المركزي الجزائري

خلاصة الفصل:

يتسم سوق النفط بعدم الاستقرار حيث يخضع لتضارب المصالح بين مختلف اللاعبين فيه، ولعل هذا ما نشير إليه من خلال صدمات الأسعار المتتالية، والتي تنعكس في متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، بما في ذلك الإنفاق الحكومي، وهو الأداة الأولى. لتحقيق التقدم والتطور الذي تطمح إليه. جميع جوانب الحياة ومجالاتها، ثم التضخم لما له من تأثير كبير على الاقتصاديات المختلفة في دول العالم، ثم البطالة التي تشغل بال العديد من الاقتصاديين، وأخيرا الديون التي تعتبر سبب للاقتصادات المختلفة المشكلة الرئيسية من السؤال، فإن هذه الانعكاسات لها أحيانًا آثار إيجابية وأحيانًا سلبية على اقتصاديات مختلفة في دول حول العالم، والجزائر ليست بعيدة عن الواقع الموصوف أعلاه بسبب تعرضها لتقلبات أسعار النفط طوال تأثيرها التنموي،

الخاتمة العامة

في ختام هذه المذكرة، يمكن القول بأن تغيرات أسعار النفط لها تأثير كبير على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر. تمت دراسة آثار هذه التغيرات على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تأثيرها على مختلف جوانب التوازن النقدي، بما في ذلك الحساب الجاري، والميزانية العامة، والاحتياطي النقدي، ومعدلات التضخم.

تبين أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الصادرات والواردات، وبالتالي تؤثر في الميزان التجاري والحساب الجاري للجزائر. فعندما يرتفع سعر النفط، تزداد إيرادات الجزائر من صادراتها النفطية، مما يعزز الميزان التجاري ويحسن الحساب الجاري. وعلى العكس من ذلك، عندما ينخفض سعر النفط، يتراجع إجمالي الإيرادات وتتضاءل فرص النمو الاقتصادي وتتأثر المؤشرات النقدية.

علاوة على ذلك، أثرت تغيرات أسعار النفط أيضًا على ميزانية الدولة ومستوى الإنفاق الحكومي. تبين أن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط يعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر التقلبات في سوق النفط، ويجعل الحكومة تعتمد بشكل كبير على تلك الإيرادات لتمويل الإنفاق العام. وبالتالي، يؤثر تغير سعر النفط على قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي وتمويل البرامج الحكومية والاستثمارات الضرورية للتنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، يتأثر الاحتياطي النقدي واحتياطيات العملة الأجنبية للجزائر بتغيرات أسعار النفط. فعندما ترتفع أسعار النفط، يتزايد الاحتياطي النقدي ويزداد التوازن النقدي، مما يسهم في استقرار النظام المالي وقدرته على التعامل مع التحديات الاقتصادية. وعندما ينخفض سعر النفط، ينخفض الاحتياطي النقدي وتتأثر استقرار النظام المالي وقدرته على التعامل مع الصدمات الاقتصادية.

باختصار، فإن دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي الجزائري تشير إلى أهمية تنويع اقتصاد البلاد وتقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط. يجب على الحكومة تبني سياسات مالية واقتصادية شاملة لتنمية القطاعات الأخرى وتعزيز الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى إدارة حكيمة للموارد النفطية لتحقيق التوازن النقدي والمالي والاقتصادي المستدام في الجزائر.

الاستنتاجات العامة للدراسة:

- يمكن أن نستنتج من خلال من سبق أن قطاع النفط في الجزائر يلعب دورًا حيويًا في اقتصاد البلاد وتنميتها. يعتبر النفط مصدرًا هامًا للإيرادات والاستثمارات، ويسهم في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. كان لتغيرات أسعار النفط تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ترتبط إيرادات البلاد وميزانيتها بتلك الأسعار.

- تواجه الجزائر تحديات عديدة في قطاع النفط، مثل تنوع مصادر الطاقة، وتغير الطلب العالمي على النفط، والتشريعات والسياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع. لذا، يجب أن تركز الجهود على تحسين إدارة الموارد وتنويع الاقتصاد للحد من التبعية على النفط.

- تشير الدراسة التحليلية وتحليل تغيرات أسعار النفط إلى ضرورة وجود استراتيجيات متكاملة لتعزيز القطاع النفطي وتعزيز استدامته في الجزائر. يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على تعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير لزيادة الاحتياطيات النفطية وتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي.

- باستراتيجيات فعالة وتوجيه سياسي مناسب، يمكن للجزائر تحقيق نمو مستدام وازدهار في قطاع النفط، وتعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب وتحقيق التنمية الشاملة. يتطلب ذلك التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتشجيع الابتكار وتطوير الكفاءات البشرية.

في النهاية يجب على الجزائر أن تستفيد من مواردها النفطية بطريقة مستدامة وذكية، وأن تعزز التعاون الدولي لتحقيق استفادة قصوى من قطاع النفط وتحقيق التنمية الشاملة ورفاهية المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب العربية

- أزهر محمد السماك، زكرياء عبد الحميد باشا ، دراسات في اقتصاد بأن النفط و السياسية النفطية ، الطبعة01، جامعة الموصل ، العراق 1980.

ثانيا: المجلات

1. أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة الارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر،ديسمبر 2021، ص41.
2. عباس عبد عون توفيق ، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العليمة، العراق ، المجلد 5 العدد 4 كانون الأول.
3. عيسى رحيمي و آخرون، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و ثارها ، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف- 2018 .
4. محمد حسين فواعير مروان ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التظخم في الدول النامية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الإصدار الخامس العدد الخمسون – بلدية عين الباش – 2 كانون الأول 2022.
5. محمد فؤاد قاسم ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الMENA بإستعمال معطيات pamrl وتقنية الشعاع و الإنحدار var ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 03-2013 ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، الملحقة الجامعية بمغنية – تلمسان – الجزائر .
6. محمد محفوظ ماجد ،الصدمات النفطية ، الأسباب ، الإنعكاسات وسبل العلاج ، مجلة المعيار ، عدد خاص (2017) ، المركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر، ص 04

ثالثا: الرسائل الجامعية

1-1 أطروحات دكتوره:

1. بن زروق ايمان ، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة باتنة 1 – الجزائر ، 2020-2021.
2. سلمة دوحة ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها ، أطروحة شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر ، 2016-2017 .
3. موسي آسية ، أثر صدمات أسعار النفقط على التوازنات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980 – 2018) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بالعباس – الجزائر 2020-2021 .

2-1 رسائل ماجيستير:

1. بقاط حنان ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ضل الإصلاحات الإقتصادية من 1994 ، رسالة ماجيستر –كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية – جامعة محمد خيضر بسكرة – الجائر ، 2006-2007 .
2. بن عوالي خالدية ، استخدام العوائد النفطية ، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج ، دراسة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2015-2016 .
3. عقون سليم ،قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر –كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية – جامعة فرحات عباس – سطيف 2009-2010.
4. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة،2010-2011، ص38.

5. مصطفى حيمون ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1986-2013 ، (دراسة قياسية تحليلية) رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم 2014-2015 .

6. موري سمية ، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009.

3-1 مذكرات ماستر:

1. إلهام مخلوف ، أثر تغيرات أسعار البيترول على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي 2020-2021 .

2. بدة حمزة ، بويوسفي عبد الرحيم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادييية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة يحى فارس المدية – الجزائر (2020-2021)

3. بوجيت هاجر ، بوزريبة نهلة ، تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الإستقرار الحالي في الجزائر (2000-2017)، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحى ، جيجل – الجزائر ، 2019-2020 .

4. بوشة وردية ، وسام هدور ، تقييم السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التظخم ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جيجل- الجزائر 2017 .

5. دحماني السعدية ، العلاقة بين البطالة و النمو الإقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015) ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2016-2017 .

6. دريد بلال، أثر التضخم على القوائم المالية و طرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر 2012-2013 .

7. رويجع السعيد ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري (1970 – 2009) ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.
8. سوسي أسماء ،دراسة قياسية لظاهر البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2015-2016 .
9. قابوش لبنى ، أثر تقلبات البترول على الإنفاق العام ، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013) ، مذكرة مكملة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و علوم تجارية ، جامعة أم البواقي الجزائر، (2014-2015).
10. قروف سعيد ، إنعكاسات أسعار البيترول على الإيرادات العامة خلال فترة 2000-2017، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر 2018-2019 .
11. يحي باش نبيلة ، أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.

4-1 مذكرة لانيسانس:

1. أمين غوبال ، أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – الجزائر ، 2015-2016 . أحمد بدوة وفاء ، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2009) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أم البواقي – الجزائر .
2. بوادي سليمة ، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار / الأورو (دراسة قياسية 2000-2010) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013

3. بوبكر السعيدي، عمر خرخاش "دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائر (2000-2017)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2018-2019 .

4. بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015.

5. جمال يعقوب ، عمار درويش، سعر الصرف و محدداته في الجزائر في الفترة 1988-2010 ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، 2013.

6. حياة عتاب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2018_2000).

7. خالد خولة ، النماذج الانحدارية و أهميتها في قياس ظاهرة البطالة ، دراسة وضعية تحليلية (1990-2018). ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة ، 2019-2020 .

8. دحان كفزة ، سلوكي كريمة ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التظخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر 2016-2017 .

9. سالم وفاء ، مزنر حسيبة ، أثر تذبذب أسعار البيترول على معدل التضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحى – جيجل – الجزائر – 2019-2020 .

10. صباح بوسفط ، فاطمة الزهراء جرفي ، السياسة النقدية و دورها في استهداف معدلات التظخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الصديق بن يحى – جيجل – الجزائر ، 2020-2021.

11. طروبي نذير ، دراسة تأثير تغيرا أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري (1971-2006) ، كلية العلوم الإقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد الإندماج الجهوي ، وهران 2009 -2010.

12. المراحي البشير ، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكلن كنموذج (1994-2010)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران 02 – الجزائر ، 2015-2016 .

13. نزهة بن عيسى ، أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي , التضخم , المديونية) ، دراسة تحليلية في الجزائر فترة (1970-2015)" ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- 2016-2017 .

رابعا: المحاضرات و الأوراق البحثية:

1. بروكي عبد الرحمان ، عبد القادر ، دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 و الأزمة النفطية 2015 ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي-الواقع و التحديات- ، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر ، يومي 09-10 ديسمبر 2015.

2. سلايمية ظريفة ، محاضرات في إقتصاد أسعار الصرف ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة – الجزائر 2016-2017.

3. محمد أحمد الدووري ، محاضرات في الإقصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. محمد خضر ،مفهوم التظخم و أنواعه ، متاح على موقع mawdoo3.com

1. http://www.mem-algeria.org تم النظر يوم 17-05-2023 على الساعة 17:00

1. Bank of Algeria, juillet 2008, p. 49 تم النظر يوم 19-05-2023 على الساعة 10:00

سادسا: التقارير و المدونات:

1. بنك اجلزائر، أفريل 2017 ،الصفحات 20-21.

2. بنك الجزائر، أكتوبر 2012 ،صفحة 199.

3. المكتب الوطني للإحصاء، مسح التوظيف في الجزائر.

4. وزارة الاقتصاد والمالية في الجزائر البنك المركزي الجزائري

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان اثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة 1970 2019، وذلك بالاعتماد على الدراسة التحليلية حيث تم الاستعانة بمعدل التضخم وسعر الصرف وكذا معدل البطالة المتمثلة في مؤشرات التوازن النقدي وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج من بينها تاثير الازمات النفطية على تقلبات اسعار النفط ارتباط مؤشرات التوازن النقدي ببعضها البعض و وجود تاثير لتقلبات اسعار النفط على التضخم ، سعر الصرف والبطالة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، توازن نقدي، سعر الصرف، تضخم، بطالة.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية:

This study aims to show the impact of oil price changes on the monetary balance indicators in Algeria during the period 1970-2019, by relying on the analytical study, where the inflation rate and the exchange rate were used, as well as the unemployment rate represented in the monetary balance indicators. The study reached some results, including the impact of crises The effect of oil price fluctuations on inflation, the exchange rate and unemployment.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

Cette étude vise à montrer l'impact de l'évolution des prix du pétrole sur les indicateurs du solde monétaire en Algérie durant la période 1970-2019, en s'appuyant sur l'étude analytique, où le taux d'inflation et le taux de change ont été utilisés, ainsi que le taux de chômage représenté dans les indicateurs de solde monétaire L'étude a abouti à certains résultats, notamment l'impact des crises L'effet des fluctuations des prix du pétrole sur l'inflation, le taux de change et le chômage.